



وزارة التخطيط والتعاون الدولي  
الإدارة العامة للتنمية البشرية

سلسلة التخطيط من أجل التنمية

العدد الأول

التخطيط الاقتصادي في فلسطين  
(معطيات - ملاحظات - وجهات نظر)

أيلول 1998

## القسم الأول : الأوراق

- التخطيط الاقتصادي من منظور التنمية البشرية
  - تجربة التخطيط في فلسطين
  - آفاق ومتطلبات التخطيط الاقتصادي لفلسطين
  - تحليل نقدي للتخطيط الاقتصادي في فلسطين
- د. نادر عزت سعيد  
د. سميح العبد  
د. محمد نصر  
د. هشام عورتاني

## القسم الثاني: مداخلات مختارة

- التخطيط من أجل الصمود
  - التخطيط ضمن الإطار الرأسمالي
  - أهمية التخطيط ضمن المرحلة الانتقالية
  - القدس والتخطيط الاقتصادي
  - مأسسة التخطيط
  - الانتاح الوطني
  - فرضيات الخطة
  - سيناريوهات التخطيط
  - نظرة على الوضع القائم
  - التخطيط القطاعي
  - مأسسة التخطيط
  - موقف وزارة التخطيط والتعاون الدولي
  - أهمية المأسسة والاستفادة من تجربة الآخرين
  - الحاجة للتخطيط داخل المؤسسات
  - تنمية قدرات الناس والمؤسسات
- وليد سالم  
د.محمد غضية  
د. احمد مجدلاني  
ميرارزق  
مها ابو عيسى  
د. هند السلطان  
نائل موسى  
اسحق قطب  
عادل بريغيث  
داوود استانبولي  
سائد جاسر  
د.سميح العبد  
د. محمد نصر  
د.هشام عورتاني  
د. نادر عزت سعيد

## الملاحق

جدول مختصر لتمويل القطاعات (من الخطة الاقتصادية الفلسطينية 1998-2000)  
قائمة بأسماء المشاركين في الورشة

القسم الأول

الأوراق

## التخطيط الاقتصادي من منظور التنمية البشرية

نادر عزت سعيد(1)

تستدعي الحالة الفلسطينية الخروج بتصور شمولي ومتكامل يعالج موضوع التخطيط من أجل التنمية، تصور قائم على أسس علمية رصينة وبمسؤولية عالية، تصور يأخذ بعين الاعتبار جوانب التنمية المختلفة كالتخطيط الاقتصادي، وتمويل التنمية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية وعلاقتها بالحقوق السياسية والمدنية، ودور المؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، واللاجئين، والبيئة، والمرأة، والتشريع، والحكم المحلي. وتزداد أهمية التخطيط التنموي في ظل المرحلة الانتقالية مع البدء في بناء الدولة الفلسطينية، الشيء الذي يتطلب الخروج بتصورات واقتراحات محددة في سبيل وضع أسس راسخة لمنهجية التخطيط وتصورات محددة في مجال الأولويات والقضايا التي لا بد من التعامل معها عند التفكير بصياغة الخطط المختلفة.

ولكون برنامج دراسات التنمية يسعى إلى حث صناع القرار على التفكير بالتنمية من منطلق شمولي وينظر للتنمية من خلال علاقتها بالناس وتأثيرها عليهم، فنحن نسعى إلى أن تكون التنمية سبيلا في توسيع اختيارات الناس وتعزيز قدراتهم من أجل أن تكون التنمية في مصلحتهم ومن خلالهم. ومن منطلق توسيع الاختيارات للناس، فإن القاعدة الاقتصادية القوية تصبح في منتهى الأهمية، فكيف تتحقق التنمية البشرية من دون ضمان حق الإنسان في العمل وفي تحقيق مستوى حياة اقتصادي يحقق له حياة كريمة. وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية (المتثلة بالنمو الاقتصادي) تصبح شرطا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية ولكنه غير كاف، فاهتمام التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية لا ينفصل عن نمط توزيع ثمار هذا النمو ويرتبط أيضا بالمحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة والفئات المهمشة في المجتمع. فجدوى النمو الاقتصادي تصبح محدودة إذا كان على حساب تدمير المصادر الطبيعية وعلى حساب حياة صحية لأفراد المجتمع. كما أن النمو الاقتصادي المتمثل بارتفاع معدلات الدخل القومي لا يحقق بالضرورة تحسنا في ظروف حياة الناس، فكثير من الأقطار التي حققت نموا اقتصاديا لم تحقق إنجازا مماثلا في مجالات التعليم والصحة والمساواة والبيئة(2).

وفي فلسطين تزايدت حدة النقاشات حول التنمية الاقتصادية مع توقيع اتفاقات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلا يكاد يمر يوم إلا وتحدث فيه وسائل الإعلام عن أهمية التنمية الاقتصادية في مرحلة البناء السياسي والاجتماعي الفلسطيني. ومن الواضح أن الوعود الاقتصادية المقدمة من جهات فلسطينية وأجنبية أدت بالكثير من الفلسطينيين لتأييد الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي. وتترافق هذه الوعود مع اهتمام دولي بالمستقبل الاقتصادي للمنطقة، ومع خطط تتحدث عن خيارات اقتصادية قد تؤدي إلى انفتاح اقتصادي، خصوصا مع إسرائيل والأردن.

وبرغم هذا الاهتمام بالبعد الاقتصادي للاتفاقات السياسية، إلا أن هناك اهتماما قليلا في علاقة الخطط الاقتصادية بالأوضاع الاجتماعية والسياسية، مع أن هذه العلاقة جدلية وضرورية ولا يمكن تجاهلها، فمن السذاجة أن نفترض أن الأفكار المطروحة حول التنمية الاقتصادية لن يكون لها تأثير على بنية المجتمع السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان. والأخطر من هذا كله أن يفترض اقتصاديون ومخططون أن التنمية هي شيء إيجابي في جميع الأحوال ولكل الطبقات الاجتماعية على حد سواء، بل على العكس فإن التنمية الاقتصادية تترافق في كثير من الأحيان مع تنازلات واختراقات لحقوق الإنسان وتكريس للمفارقات الاجتماعية.

وتشير تجارب دول كثيرة في أمريكا الوسطى والجنوبية وفي أفريقيا إلى أن التنمية الاقتصادية التي لا تأخذ الإنسان بعين الاعتبار كمحور أساسي، هي مجرد مشاريع اقتصادية قد تؤدي إلى منفعة أفراد معينين من المجتمع على حساب غيرهم. وتتميز التجربة الفلسطينية عن غيرها، فلوقت طويلا عانى الشعب الفلسطيني من سلطة احتلال انتهكت أبسط المبادئ الإنسانية، وعملت على تدمير بنيته التحتية الأساسية. ولذلك فإن هناك ضرورة قصوى للتغيير وللتنوجه نحو مجتمع نام ديمقراطي وإنساني، وخطط اقتصادية تخلص الإنسان الفلسطيني في المخيمات والقرى والمدن من تدهور الأوضاع المعيشية والظروف الاقتصادية الراهنة وتنقله إلى وضع يستطيع فيه أن يحقق حاجاته الأساسية المادية والمعنوية.

إن التخطيط الاقتصادي لا يمكن أن يكتمل في ظل حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وحقه في التصرف بمصادره الطبيعية وحقه في المحافظة على مجتمع متكامل كحد أدنى من النسيج الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصرار على مفهوم محدود وتقليدي للتخطيط الاقتصادي قد يؤدي بالسلطة السياسية إلى

مجموعة من الإجراءات السلبية في المجالات الاجتماعية والتي منها على سبيل المثال :-

إعطاء السلطة السياسية الأولوية لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي يستلزم حكومة قوية وسلطة تتأكد من استتباب الأمن والاستقرار السياسي. وباسم التنمية الاقتصادية تقوم الحكومات ممثلة بأجهزتها الأمنية بإحباط أي مظهر من مظاهر "عدم الاستقرار" الذي قد يتجسد في محاصرة المعارضة السياسية وتحديد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.

2. قد يتطلب التركيز على النمو الاقتصادي التغاضي عن حقوق المجموعات المستضعفة في المجتمع مثل حقوق العمال والمرأة، وحقوق الناس في المشاركة في عملية التنمية سواء من حيث اختيار خطط تنموية أو من حيث الاستفادة من ثمار هذه الخطط.

3. وقد تنتج الانتهاكات عن علاقات قد تنشأ بين السلطة السياسية والأثرياء والشركات المتعددة الجنسيات والهيئات الدولية. فعلى سبيل المثال، قد تمارس هذه الشركات ضغوطا على السلطة السياسية من أجل أن تتنازل الأخيرة عن بعض القوانين والتعليمات المتعلقة بالبيئة والمحافظة على حقوق العمل. ولأن الحكومة تعتقد بأولوية إيجاد فرص عمل فإن الفلسطينيين قد يكونون مضطرين للعيش في بيئة ملوثة وأن يتنازلوا عن حقوق نقابية وعملية. وإذا ما تحالفت السلطة مع كبار المستثمرين، فإن قدرة أصحاب الأعمال والورش الصغيرة في المنافسة ستتضاءل، وقد يؤدي ذلك إلى احتكار شركات معدودة السوق بأكملها وبالتالي تزايد قدرتها في التأثير على الحكومة وعلى قراراتها.

4. وإذا قامت هيئات دولية مثل البنك الدولي بتقديم المعونات والقروض فإنها قد تشترط رفع الأسعار وعدم تقديم الدعم الحكومي للمنتوجات الأساسية (مثل الخبز) وإلغاء برامج موجهة لمساعدة المحتاجين. هذا بالإضافة إلى اشتراط نظام اقتصادي قائم على تقديم التسهيلات للمستثمرين مثل تخفيض الضرائب وتقديم الحماية والتنازل عن بعض القوانين المحددة لنشاطهم Trickle down economics. كل هذا من أجل أن يقوم هؤلاء المستثمرون بتوفير العمل لأكثر عدد من أفراد الشعب وتحسين الأوضاع المعيشية بشكل عام.

5. ويؤدي التحالف ما بين السلطة السياسية والمستثمرين في غالب الأحيان إلى نتيجة عكسية فتزداد الفجوة الاقتصادية ما بين الأثرياء والفقراء. ويتوافق هذا مع ازدياد في متطلبات الحياة وارتفاع في الأسعار مما يعزز شعورا بالحرمان النسبي وغيابا للعدالة الاجتماعية، مما يؤدي بالكثيرين إلى الانحراف أو الثورة ضد الحكومة، الشيء الذي يجعل الحكومة تتبع وسائل قمعية من أجل السيطرة على الفقراء والفئات المستضعفة في المجتمع، ومن المتوقع أن يتكسر الشعور بالحرمان النسبي وبالإحباط في المخيمات الفلسطينية والمناطق الفقيرة بشكل عام.

6. ورغم أن التنمية الاقتصادية التي يتحدث عنها الجميع قد تؤدي إلى إيجاد فرص عمل أكثر وبالتالي فتح سوق العمل للنساء، إلا أنها ستبرز أنواعا جديدة من التمييز ضد المرأة وانتهاكات لحقوقها سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، فقد يجد أصحاب العمل في النساء فئة مضطهدة من السهل استغلالها وإعطائها أجورا أقل وتحت ظروف عمل أصعب.

7. ومن أهم الحقوق التي قد تنتهك حق الفلسطينيين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار بخصوص التنمية الاقتصادية المرغوبة، وهو من أهم عناصر الحق في التنمية، خصوصا فيما يتعلق بوضع المخيمات ومصيرها والخيارات المتوفرة بالنسبة لسكانها. والخوف هنا من قيام أصحاب القرار السياسي ودون مشورة سكان المخيمات باتخاذ قرارات تؤثر على حياتهم وتقرض عليهم نمطا اجتماعيا واقتصاديا لا يتناسب مع طموحاتهم.

إن أي تخطيط تنموي في فلسطين لا بد أن يستند على فهم واضح للعلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية. على الصعيد الاقتصادي بالتحديد، هناك حاجة لأمرين اثنين: أولهما الاستفادة من الحيز المتاح بشكل أفضل، وذلك بممارسة العمل داخل السلطة، وإزالة الحواجز البيروقراطية، وضبط الإنفاق الحكومي، وكذلك من خلال تنظيم العلاقة بين القطاعات الثلاثة: العام والخاص والأهلي بما يوفر مناخا استثماريا جاذبا<sup>(3)</sup>. أما الأمر الثاني فيتعلق بمراجعة اتفاقية باريس الاقتصادية والعلاقة مع المانحين. ومن شأن ذلك، زيادة القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني ورفع أدائه وحل مشكلاته الأساسية. ويتطلب هذا جميعه مراجعة جدية للفلسفة التنموية التي تتبناها السلطة ونظرة هذه الفلسفة للمصادر المحلية ووسائل تفعيلها.

ومع ذلك فإن الأسئلة حول التخطيط الاقتصادي ما زالت كثيرة وخصوصا بالنظر لواقع الممارسة الفعلية في مجال التخطيط، فهناك تساؤلات حول الأولويات وضمن أي الاتجاهات القطاعية يتم تحقيق وضع اقتصادي أفضل؟ وما هي

السبل لتحقيق درجة أعلى من الاستثمار؟ وكيف يكون هذا الاستثمار، في القطاع العام أم الخاص؟ وما هي السبل التي تحقق من خلالها توزيعاً أفضل للإمكانيات الاقتصادية على المستويين الاجتماعي والجغرافي؟ وما هي الوسائل لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة؟ وهل هناك إمكانية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الظروف السياسية والمؤسسات الحالية؟ وما هو دور الوزارات في التخطيط الاقتصادي وهل هناك دور للقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية؟

الأسئلة كثيرة، ونتمنى أن نستطيع الأوراق المعروضة في هذه النشرة أن تقدم تصورات، ولو أولية، حول هذه الأسئلة كخطوة على طريق الخروج بتصور شمولي يقدم الأسس والأولويات من أجل تخطيط تنموي قائم على أسس علمية، ومن خلال مشاركة حقيقية من قبل الخبراء والناس بشكل عام في عملية التخطيط.

## تجربة التخطيط في فلسطين

### سميح العبد<sup>4</sup>

تجربة التخطيط في فلسطين، كما يعلم الكثير منكم، هي تجربة حديثة ترتبط بداياتها مع التحضير لعودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن في بداية هذا العقد، وبالتالي فهي تجربة لم تكتمل بعد، ولم تنزل في مراحل البناء الأولى.

سأقتصر حديثي في هذه المحاضرة على التخطيط الاقتصادي، وهو عنوان هذا اليوم الدراسي، ولكنني أودّ التذكير بأن هناك أنواعاً أخرى من التخطيط قد وصلنا فيها إلى مراحل أكثر تطوراً، وخصوصاً التخطيط الطبيعي **Physical Planning** الذي أعطته وزارة التخطيط اهتماماً كبيراً أيضاً في ضوء الآثار التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية وطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي حول الأرض والمياه والسيادة. وهناك أنواع أخرى من التخطيط تقوم بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مثل التخطيط الريفي والتخطيط الإقليمي وتخطيط القوى البشرية وتخطيط العلوم والتكنولوجيا وغيرها. ولكنني، كما قلت في البداية، سأقتصر حديثي على التخطيط الاقتصادي، أملاً أن تتاح الفرصة للحديث عن أنواع التخطيط الأخرى في مناسبات قادمة.

لقد تمثلت المحاولة الأولى للتخطيط الاقتصادي في فلسطين فيما سمي بـ "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994 - 2000" أو "البرنامج الإنمائي الفلسطيني"، الذي تم إعداده تحت إشراف الدكتور يوسف الصايغ، وشارك فيه عدد كبير من الكفاءات الفلسطينية وغير الفلسطينية بتخصصات مختلفة، وقد استغرق إعداد هذا البرنامج حوالي سنتين ونصف السنة، وانتهى إعداده في حزيران 1993. وكانت قد سبقته دراسة أولية تحت إشراف الدكتور يوسف الصايغ نفسه حول "المفومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية"، التي بدأت في مطلع عام 1987 بهدف التعرف على أوضاع الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على الحياة والنمو التطور **Viability of the Palestinian economy**.

لقد قام البرنامج الإنمائي الفلسطيني على عدد من الافتراضات السياسية والديموغرافية والأرضية (أي الخاصة بالأرض). فعلى المستوى السياسي، افترض البرنامج أن السلطة الوطنية ستكون قادرة على ممارسة حق صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي وحق تقرير تطبيق القرارات ذات العلاقة. كما يفترض البرنامج الوحدة السياسية والجغرافية بين قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، مما يتطلب إنشاء "ممر واسع" بين الجزئين الساحلي والداخلي للأراضي الفلسطينية، مع وجود اتفاقية دولية لضمان حركة المسافرين والسلع في الاتجاهين في الممر دون عوائق. أما بالنسبة للديموغرافيا، فقد افترض البرنامج عودة ما يقارب نصف مليون فلسطيني خلال السنوات 1994-2000، إضافة إلى إمكانية إحضار عدد كاف من فلسطيني الشتات بما يملكونه من مهارات وقدرات متميزة. وبالنسبة للأرض، فقد افترض البرنامج أن كل فلسطين المحتلة في عام 1967 ستعود إلى السيطرة الفلسطينية. كما افترض البرنامج أن مصادر المياه التي اغتصبتها إسرائيل ستعود إلى السيطرة والاستخدام الفلسطيني، بما في ذلك مياه نهر الأردن والثروة المعدنية للبحر الميت.

وقد حدد البرنامج الذي يقع في أكثر من ثلاثة آلاف صفحة عدداً من الأهداف من أهمها ما يلي:

- تصحيح التشوهات والاضطرابات والاختلالات والاختناقات الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي.
- خلق عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة سنوياً.
- توفير المساكن لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان.
- توسيع وتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.
- إشباع الحاجات البشرية الأساسية.
- تشجيع ودعم القطاعات التصديرية.
- اكتساب القدرات التكنولوجية وتطوير المهارات البشرية العلمية والتكنولوجية.
- زيادة قدرة الاقتصاد والمجتمع على الاعتماد على الذات.

وقد حدد البرنامج عدداً من الاستراتيجيات التنموية التي يجب تبنيها لتحقيق تلك الأهداف، ومن بينها:

- استراتيجيات لحفز وتنويع الإنتاج؛ وتشمل إقامة توازن معقول بين الزراعة والتصنيع، وإقامة توازن معقول بين استراتيجية حفز التصدير واستبدال الواردات، والاختيار الدقيق للتكنولوجيا، وبناء مؤسسات العمل والهيكل والأطر، وتقوية التداخل والترابط بين القطاعات، والاستفادة من عودة مصادر الأرض.

- تعبئة فلسطيني الشتات.

- تبني استراتيجية الاعتماد على الذات من خلال الاعتماد على النفس الجماعي الإقليمي (العربي).

- الاستفادة من المعونة المتوقعة من مصادر عربية ودولية.

- الاستفادة من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمشاركة السياسية الحقيقية والعريضة.

- الاستفادة من "الانعقاد" والتأثيرات الدافعة للتحرر من الاحتلال.

وقد قدرت الاستثمارات الإجمالية المطلوبة للبرنامج بحوالي 11,6 مليار دولار بأسعار 1991، أو ما يقارب 1660 مليون دولار سنويا بالمتوسط (إضافة إلى 12% احتياط ارتقاع أسعار و 10% لمواجهة الطوارئ). ومن المتوقع أن يتم تمويل حوالي 3,5 مليار دولار من المدخرات الوطنية، بينما يتم البحث عن مصادر خارجية لتمويل الباقي، وخصوصا من خلال المساعدات الخارجية والقروض والتعويضات، إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وخصوصا من الفلسطينيين المقيمين في الخارج).

وقد شكل قطاع الإسكان (البناء والإنشاءات) نصف الاستثمارات الواردة بالبرنامج، بينما شكل قطاع البنية التحتية حوالي ربع الاستثمارات، وتم توزيع الباقي على قطاعات المياه والزراعة والصناعة والطاقة والخدمات.

وقد أعطى البرنامج دورا رائدا للقطاع الخاص، وخصوصا في نشاط الإنشاءات، وحدد دور الحكومة بتأمين الإطار العام من تشريعات وقوانين ضرورية لحماية وتحفيز النشاط الاقتصادي من جهة، وتوفير البنية التحتية الأساسية المطلوبة من جهة أخرى. وهو كما يؤكد معدوه- لا يمثل تخطيطا مركزيا شاملا، وإنما هو "عبارة عن برمجة اقتراحية أو تأشيرية" غير إلزامية إلا في حدود ضيقة (أي في حدود الاستثمارات الحكومية فقط).

لقد اكتسب البرنامج الإنمائي الفلسطيني أهمية خاصة بوصفه أول محاولة علمية وجدية لتقدير احتياجات الاقتصاد الفلسطيني الأساسية خلال المراحل الأولى من استلام السلطة الوطنية وقيام الدولة الفلسطينية، وبالرغم من عدم تحقق بعض الافتراضات التي قام عليها البرنامج، إلا أنه ظل يمثل وثيقة هامة للتخطيط التنموي في فلسطين، خصوصا فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجيات والمشاريع ذات الأولوية.

ومع البدء بعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وبداية عودة السلطة الوطنية إلى فلسطين، ظهرت محاولات لتقدير الاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني بصورة مستعجلة. وكان من بين تلك المحاولات "برنامج المساعدات الطارئة (EAP) Emergency Assistance Program" الذي تم تقديمه في الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية للدول المانحة في ديسمبر 1993، والذي قدر حجم الاستثمارات فيه بحوالي 1,2 بليون دولار موزعة بين أربعة عناصر رئيسية هي إعادة تأهيل البنية التحتية (واحتلت حوالي 50% من البرنامج) ودعم القطاع الخاص (25%) وتأسيس إدارة الحكم المحلي (19%) والمساعدات الفنية (6%). ولم يكن هذا البرنامج الذي أعده البنك الدولي، خطة أو برنامجا استثماريا بالمعنى الحقيقي، وإنما كان عبارة عن قائمة بأهم المشاريع التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني بصورة مستعجلة خلال ثلاث سنوات. وقد حققت المرحلة الأولى من هذا البرنامج (من نهاية 1993 إلى منتصف 1995) نجاحا معقولا حسب تقدير المجموعة الاستشارية.

وقد عقد الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية في باريس في الفترة من 18 - 19 أكتوبر 1995 في أعقاب توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقد طلب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ذلك الاجتماع مساعدة السلطة الوطنية في تحضير ورقة يتم فيها دمج البرنامج الاستثماري للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل متكامل مع السياسة المالية والاقتصادية الكلية على المدى المتوسط لتقديمها إلى مؤتمر الدول المانحة (مؤتمر تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني) المنعقد في باريس في 9 يناير 1996.

وقد تم بالفعل إنجاز هذه المهمة من خلال ورقتين، قام بإعداد الورقة الأولى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعنوان "مسودة السياسات المقترحة للتنمية على المدى المتوسط 1998-96"، وتم إعداد الورقة الثانية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بعنوان "استراتيجية التنمية في فلسطين: 1998-96". وقد تم في هاتين الورقتين تحديد الأهداف لاستراتيجية متوسطة المدى في فلسطين، والعناصر الرئيسية لتلك الاستراتيجية، إضافة إلى النفقات الاستثمارية للقطاع العام للسنوات 1998-96 والتي كانت الدول المانحة قد التزمت بها في منتصف عام 1995. وقد بلغت قيمة تلك الاستثمارات حوالي 1,32 بليون دولار موزعة على أربعة قطاعات رئيسية هي البنية التحتية (وخصص لها حوالي 59% من حجم الاستثمارات الكلية) والبنية الاجتماعية (29%) وتحفيز مشاركة القطاع الخاص (10%) وبناء المؤسسات الوطنية (2%). ومن بين تلك الاستثمارات، تم اختيار مجموعة من المشاريع الأساسية Core Projects بقيمة 550 مليون دولار تقريبا لتضمينها في البرنامج الاستثماري لعام 1996 موزعة على القطاعات الأربعة المذكورة أعلاه.

وقد تضمن هذا البرنامج عددا من الأهداف الاستراتيجية من بينها:

- خلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة المتزايدة وخفض الاعتماد على تصدير العمال كمصدر وحيد للدخل

- تحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي
- دعم إنتاج القطاع الخاص
- تخفيض الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان
- التغلب على تبعات الاحتلال
- بناء أسس لنمو دائم عن طريق تعزيز المصادر البشرية وبناء بنية تحتية حديثة
- حماية البيئة
- تنمية وتوسيع مصادر المياه

ومن الواضح أن هذه الأهداف هي تقريبا نفس الأهداف التي حددها البرنامج الإنمائي الفلسطيني الذي أعده فريق الدكتور يوسف الصايغ. وقد كان الهدف الرئيسي للبرنامج الاستثماري لعام 1996-1998 هو وضعه في إطار مقبول للحصول على دعم من الدول المانحة، ولكنه في الحقيقة لا يزيد عن قائمة بأسماء المشاريع الملحة التي تحتاجها السلطة الوطنية.

أما "البرنامج الاستثماري الفلسطيني العام لسنة 1997" الذي قدمته السلطة الوطنية إلى اجتماع الدول المانحة المنعقد في باريس في الفترة 19-20 نوفمبر 1996، فهو امتداد للبرنامج السابق، وقد أعدت السلطة الوطنية هذا البرنامج بالتنسيق مع الدول المانحة والبنك الدولي والأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق المحلي، وقدرت حجم الاستثمارات فيه بحوالي 845 مليون دولار موزعة على نفس القطاعات السابقة ولكن بنسب مختلفة قليلا. ويعكس هذا البرنامج الاحتياجات التمويلية للمشروعات والبرامج التي تبدأ في عام 1997 والتي تم تحديدها بناء على برنامج الاستثمار الفلسطيني العام الذي تم عرضه على الدول المانحة في اجتماع المجموعة الاستشارية المنعقد في باريس في 19-20 أكتوبر 1995. ولذا فإن هذا البرنامج يقوم أيضا على نفس الأسس والأهداف التي قام عليها البرنامج الاستثماري للعام السابق (1996)، وهو أيضا يعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها البرنامج المذكور، وبالذات افتقاره إلى الدقة في تحديد الأهداف والمشاريع، وعدم وجود سياسات واضحة لتحقيق الأهداف المذكورة، إضافة إلى غياب المشاركة والتنسيق مع مؤسسات وأجهزة السلطة.

وخلال العام الحالي، حاولت وزارة التخطيط الاستفادة من التجارب السابقة في إعداد خطة تنمية فلسطينية للسنوات 1998-2000 بحيث تعكس هذه الخطة استراتيجية تنموية تتناسب مع الظروف والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. وقد سعت وزارة التخطيط منذ البداية إلى مشاركة جميع الوزارات والمؤسسات في كافة مراحل الخطة، ابتداء من تحديد الأهداف والسياسات وانتهاء بتحديد المشاريع وتنسيقها وترتيب أولوياتها. وكان الهدف من ذلك هو تقديم خطة تنموية شاملة تختلف عن البرامج السابقة، وتأخذ بالاعتبار خطط الوزارات والمؤسسات بصورة متكاملة ومتناسقة، وليس فقط مشاريع متناثرة لا رابط لها، كما كان الوضع في السابق.

وقد طلب من كل وزارة تحديد الأهداف التي تحققت والأهداف التي لم تتحقق حتى عام 1997، والمشاريع التي نفذت أو يجري تنفيذها، وتلك التي تم تمويلها أو التي لها فرصة جيدة للتمويل، والمشاريع ذات الأهمية القصوى والتي لم تمول. وقد قامت الوزارات والمؤسسات المختلفة بتقديم تلك التقارير، وقامت وزارة التخطيط بتعيين مستشارين وموظفين لمساعدة الوزارات المختلفة في إعداد المعلومات المطلوبة. كما تم عقد عدد من الاجتماعات مع ممثلي الوزارات والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت اللجنة الوزارية بمراجعة المشاريع المقدمة وترتيبها حسب الأهداف العامة للخطة، ثم قامت وزارة التخطيط بصياغة مسودة الخطة، وتقديمها إلى مجلس الوزراء لإقرارها قبل تقديمها إلى الدول المانحة في اجتماعها الأخير.

وقد قسمت الخطة إلى ستة أجزاء، تناول الجزء الأول فيها مقدمة قصيرة توضح الخلفية التي كانت وراء إعداد هذه الخطة وفلسفة التخطيط في فلسطين والظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني. وقد تم في الجزء الثاني من الخطة استعراض لأهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الخمس الماضية، مع التركيز على الإغلاق والسياسات الإسرائيلية المتعنتة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد، وبالذات على معدلات البطالة المرتفعة والعجز في الموازنة والعقبات التي تضعها أمام حركة التجارة والاستثمار.

وفي الجزء الثالث تم استعراض لأهم المعوقات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الفلسطينية بشكل عام، والمعوقات والمشاكل التي تواجه القطاعات الأربعة الرئيسية (البنية التحتية، القطاع الاجتماعي، القطاع الاستثماري، بناء المؤسسات). وقد تم في الجزء الرابع تحديد العناصر الأساسية لاستراتيجية التنمية في فلسطين، وهي التي سبق أن حددتها السلطة الوطنية الفلسطينية في الورقة المقدمة إلى "مؤتمر تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني" المنعقد في باريس

في 9 يناير 1996 والتي تشمل الاعتماد على نظام السوق وإعطاء القطاع الخاص دورا رياديا في عملية التنمية، والانفتاح على الخارج من خلال التوجه نحو التصدير، والاعتماد على الموارد البشرية كعنصر أساسي في عملية التنمية، والاستفادة من الموقع المتميز لفلسطين، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال استيعاب وتوطين التكنولوجيا. وقد تم في هذا الفصل أيضا تحديد الأهداف والسياسات الوطنية كما حددها مجلس وزراء السلطة الوطنية، والتي تتمثل في:

- التشغيل والنمو الاقتصادي

- إنعاش وتطوير الريف

- تحسين الأوضاع الاجتماعية

- تطوير المؤسسات والسياسات المالية

كما تم توضيح السياسات التي يتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف، والتي تم تقسيمها إلى سياسات قطاعية، وسياسات مكانية، وسياسات تطويرية.

في الفصل الخامس من الخطة تم توضيح الأهداف والاستراتيجيات القطاعية. وقد تم تقسيم جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى أربع مجموعات قطاعية بنفس التقسيم السابق، وتم تحديد الهدف التطويري للوزارة أو المؤسسة، وهو الهدف الذي تسعى الوزارة أو المؤسسة لتحقيقه على المدى البعيد، ثم تم تحديد أهداف الوزارة أو المؤسسة خلال فترة الخطة (أي 1998-2000)، وكذلك استراتيجية الوزارة أو المؤسسة التي تسعى من خلالها لتحقيق تلك الأهداف. ويجب التركيز هنا أن جميع الأهداف والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالوزارات والمؤسسات قد تم تحديدها من قبل الوزارة أو المؤسسة المعنية، ولكن تمت مناقشتها وبلورتها وصياغتها بالتنسيق مع طاقم وزارة التخطيط.

أما الجزء السادس والأخير من الخطة فقد تم تخصيصه للبرنامج الاستثماري للسنوات 1998-2000، والذي يقدر بحوالي 3 مليارات دولار موزعة على القطاعات الرئيسية المذكورة سابقا بحيث تعكس الأهداف التي تسعى إليها الخطة. فمثلا تبلغ استثمارات قطاع البنية التحتية أكثر من نصف الاستثمارات الإجمالية، بينما يمثل كل من القطاع الاستثماري والقطاع الاجتماعي حوالي 20% وقطاع المؤسسات حوالي 10%.

ومن أهم ما يميز هذه الخطة عن البرامج السابقة أنها تغطي فترة ثلاث سنوات. وقد سهل إعداد الخطة لمدة ثلاث سنوات تقديم مشاريع يستغرق تنفيذها أكثر من سنة، وهي مشكلة كانت تعاني منها البرامج الاستثمارية السابقة. كما تتميز هذه الخطة بمشاركة واسعة من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وتبين السياسات والاستراتيجيات التي سوف يتم من خلالها تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة الوطنية.

ولكن، كما قلت في بداية الحديث، فنحن لا نزال في بداية التجربة، وعملية التخطيط في فلسطين لا تزال تعاني من مجموعة من الصعوبات والمعوقات الأساسية، والتي في مقدمتها:

- عدم توفر الكوادر المؤهلة لإعداد الخطط.

- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة وكافية يمكن استخدامها في التحليل والتنبؤ.

- عدم وجود وعي تخطيطي لدى الوزارات والمؤسسات والأفراد.

- عدم وجود موارد مالية كافية للقيام بهذا النشاط على الوجه السليم.

- عدم وجود قانون تخطيط وتشريعات مكملة توضح الصلاحيات والعلاقات بين أجهزة التخطيط وبقية أجهزة ومؤسسات السلطة.

ولكننا ندرك في نفس الوقت، أن مثل تلك الصعوبات والعقبات لا يمكن معالجتها بين عشية وضحاها، وأن جزءا من تلك الصعوبات يمكن التغلب عليه من خلال تراكم الخبرات والمعرفة. وما يهمنا بدرجة أساسية هو أن نستفيد من تجاربنا وتجارب الآخرين من حولنا، وأن ما نقوم به في مجال بناء المؤسسات يمثل خطوة ثابتة وهامة في الاتجاه الصحيح.

أودّ، وأنا أتحدث عن آفاق ومتطلبات التخطيط الاقتصادي لفلسطين، أن أبدأ بإثارة سؤالين تبدو إجابتهما واضحة، ولكنهما ضروريان للحديث عن الموضوع:

ما هو التخطيط؟ ولماذا التخطيط؟

ولن أدخل في متاهات لفظية وأنا أبحث عن تعريف للتخطيط، فهناك العشرات من التعريفات ولكنها في النهاية تبين أن التخطيط هو وسيلة لغاية. وفي العادة فإن الغاية هي تحقيق تنمية شاملة، ومن هنا جاءت التسمية "التخطيط التنموي". ولست أدري إذا كان هناك تخطيط غير تنموي اللهم إلا إذا كان المقصود هو التخطيط على المستوى الجزئي، وأقصد على مستوى المؤسسة.

وقد ارتبط التخطيط في أذهان الكثيرين بالاشتراكية التي اتبعت منهج التخطيط المركزي لتخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة من أجل معالجة المشاكل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح التخطيط التنموي مقبولا بشكل كبير كوسيلة لتسريع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في كثير من الدول. وقد بلغ الحماس الشديد ذروته في الخمسينيات، وكان من أهم أسباب ذلك:

النجاح الذي حققه التخطيط المركزي في الاتحاد السوفييتي الذي كان دولة متخلفة وأصبح قوة صناعية بعد الحرب العالمية الأولى، مما ترك الانطباع لدى الكثير من الدول بأن هذه النتيجة نجمت عن تخطيط الاقتصاد.

- تجارب التخطيط الناجحة في أوروبا والولايات المتحدة أثناء الحرب.

- طموح الدول الأقل نموا في الحصول على استقلال اقتصادي بعد أن حصل عدد كبير منها على استقلال سياسي بعد الحرب.

- الحاجة إلى إعادة بناء اقتصاديات بعض الدول الصناعية الغربية التي عانت خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد شجع على ذلك نجاح برامج الإنعاش الاقتصادي التي نفذت في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها "خطة مارشال" لإعادة إعمار أوروبا.

وقد استمر انتشار التخطيط التنموي في الستينيات نتيجة لزيادة الدور الذي كانت تلعبه الدولة في الاقتصاد، ونتيجة لسياسات الدعم التي اتبعتها الدول الصناعية الغربية والبنك الدولي والأمم المتحدة التي كانت تشجع على ذلك. وحتى الولايات المتحدة التي كانت تعارض التخطيط بشكل قوي حتى الستينيات اتخذت موقفا مغايرا لذلك أثناء إدارة الرئيس كندي ودعمت مشروع The Alliance for Progress of the American Countries الذي شجع الدول الأعضاء على رسم خطط تنموية واعتبر ذلك شرطا للحصول على قروض أجنبية.

وقد تم تحضير الكثير من الخطط التنموية في العديد من الدول بمساعدة البنك الدولي وبمساعدة فنية من بعض الحكومات الغربية، وكان معظم الخطط الأولى لتلك الدول عبارة عن برامج للاستثمار العام. وقد تطور ذلك لاحقا بواسطة اقتصاديي التنمية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة الذين شعروا أن خطط الاقتصاد الكلي macro-economic plans يمكن أن تؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع، وأن هناك حاجة إلى تحولات هيكلية في المجتمعات التقليدية باتجاه التصنيع. وهكذا أصبحت الخطة عبارة عن وثيقة تتضمن نموذجا تخطيطيا مليئا بالاقتصاد القياسي والتنبؤات ونسبة رأس المال إلى الإنتاج ومعاملات الادخار والاستهلاك وغيرها، مع التركيز على الاقتصاد الكلي واحتياجات البلد من العملات الأجنبية لتبرير منح الائتمان والقروض لذلك البلد. وغالبا ما كان يوضع هدف معدل نمو مرتفع، ويتم من خلاله حساب الفجوة الادخارية وفجوة العملات الأجنبية. وكثيرا ما يتم اكتشاف أن معدلات النمو هذه غير واقعية، وأن تلك الخطط، بالرغم من أنقتها وقدرتها على إقناع وكالات الدعم الدولية بتمويلها، ذات تأثير محدود على الاقتصاد.

وقد أدت خيبة الأمل الناجمة عن عدم فعالية منهجيات تخطيط الاقتصاد الكلي إلى التحول من ذلك النوع من التخطيط إلى التركيز على القرارات الاقتصادية اليومية واتخاذ سياسات قصيرة الأمد. ولكن ذلك كان على حساب الإجماع على استراتيجية اقتصادية طويلة المدى، مما أدى إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير متناسقة تسيطر عليها رغبات الأفراد في القطاعات العامة وقوتهم السياسية. كان كل قطاع عام يدافع عن مشاريعه وخططه، ولم يكن هناك إطار عام لتسهيل

اختيار المشروعات والأولويات الاستثمارية.

وفي السبعينيات أصبح واضحاً أن التركيز على مشاريع القطاع العام بالإضافة إلى معالجة المشاكل على المدى القصير يعني أن المخططين ليس لديهم تأثير على قرارات السياسة الاقتصادية التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الهامة وتؤثر، بالتالي، على النمو الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين، بدأت بعض الدول تجربة إعداد خطط تقوم على وضع خطوط عريضة للسياسات التي يستطيع القطاع الخاص أن يعمل من خلالها. وكان الهدف من "خطط السياسات" هذه هو جعل القرارات العامة متناسقة بعضها مع بعض وتخفيض درجة عدم اليقين للقطاع الخاص. وقد انعكس ذلك على الوثائق التخطيطية التي قامت تلك الدول بصياغتها خلال الفترة الماضية، وبدأ البنك الدولي بوجه خاص، ووكالات الدعم الأجنبية بوجه عام، التأكيد على حاجة الدول لاختيار مجموعة عريضة من السياسات المتناسقة بغية الوصول إلى تخصيص أفضل للموارد المتاحة لها.

وأنتقل الآن إلى السؤال الثاني: لماذا التخطيط؟

حسب النظرية النيوكلاسيكية في الاقتصاد فإن نظام السوق وآلية السعر هما الأدوات التي يتم من خلالها تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع بكفاءة قصوى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى ذلك المجتمع لتحقيقها. وحسب هذه النظرية، فإن التخطيط ليس فقط لا لزوم له، وإنما ضار لأنه يشوه الدور الذي تقوم به قوى السوق.

ككيف يمكن إذن أن نوفق بين التخطيط والنظرية النيوكلاسيكية؟

يعتقد كثير من الاقتصاديين أن النظرية النيوكلاسيكية تقوم على مجموعة من الافتراضات التي لا تنطبق على معظم الدول النامية. فالاحتكاكات imperfections التي تعاني منها الأسواق في تلك الدول كثيرة، ويأتي في مقدمتها عدم وجود منافسة حقيقية، ووجود تأثيرات خارجية externalities، ووجود عدم يقين، وعدم وجود معلومات كافية. هذه الاحتكاكات تؤدي إلى فشل نظام السوق market failure ولا تتيج، بالتالي، آلية السعر أن توجه القرارات الاقتصادية بكفاءة، مما جعل أولئك الاقتصاديين يدافعون عن التخطيط كوسيلة للتخلص من هذا الخلل، وكأداة لاتخاذ القرارات الرشيدة بين الاستثمارات المختلفة أو بين الأهداف التنموية المتباينة. وهذا الاستنتاج ينطبق بشكل خاص على الدول منخفضة الدخل التي تمر في المراحل الأولى للتنمية نظراً لعدم توفر المؤسسات اللازمة لنجاح نظام السوق فيها.

وفي ضوء الخلفية السابقة، انتقل الآن إلى أحد الأسئلة الرئيسية في موضوع اليوم، وهو: هل نحن بحاجة إلى تخطيط اقتصادي في فلسطين؟

وفي اعتقادي أن الإجابة عن هذا السؤال هي "نعم". ففي خضم المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، والعقبات والتشوهات والاحتكاكات التي يعاني منها، فإن التخطيط العلمي المدروس سوف يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في فلسطين بصورة مقبولة، شريطة أن يتم تبني التخطيط الذي يتلاءم مع الظروف التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني من جهة واحتياجات هذا الاقتصاد وقدراته من جهة أخرى.

أعتقد أن كثيرين يلاحظون، مثلي، وجه الشبه بين أوروبا بعد الحرب وفلسطين بعد الاحتلال، فالدمار والتشويه اللذان أصابا الاقتصاد كانا كبيرين ولا يمكن معالجتهما إلا بالجهد والتخطيط السليم. وإذا كانت خطة مارشال قد ساعدت على إعادة أعمار أوروبا، فلا بد من خطة مماثلة لإعادة أعمار فلسطين. وللتذكير، فقد شجعت خطة مارشال الدول الأوروبية على استخدام التخطيط لمساعدة اقتصاد اتهم على الانتعاش وإصلاح الدمار الذي خلفته الحرب، وكان يطلب من كل دولة مشاركة صياغة خطة شاملة قبل استلام الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا النجاح إلى استمرار بعض الدول الغربية في نشاطها التخطيطي حتى بعد انتهاء مشروع مارشال.

ومما يجعل التخطيط الشامل لمحا فلسطين أن المتطلبات التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني لمعالجة الاختلالات والتشوهات التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي كثيرة وكبيرة، وفي ظل شح الموارد الطبيعية وندرة الموارد المالية ومحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني يصبح من الضروري جداً ترتيب الأولويات وتنسيقها حتى تنفادى هدر هذه الموارد النادرة بسبب الاختناقات أو التكرار أو الإنفاق على مشاريع عديمة الأهمية.

التخطيط بالنسبة لفلسطين مهم أيضاً لتوضيح السياسات التي يجب اتباعها لتحقيق التنمية الشاملة. وفي ظل المرحلة الانتقالية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، فإن هناك الكثير من السياسات التي يجب تحديدها وتوضيحها، سواء على المستوى الكلي (السياسات المالية والنقدية - عندما يصبح ذلك ممكناً - والسياسات الخاصة بالدخل والأجور والتجارة والاستثمار الخ.) أو على المستوى القطاعي (السياسات الخاصة بالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها).

التخطيط أيضاً مهم للحصول على التمويل والدعم اللازمين لمشاريع التنمية، فجميع الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية المانحة تشترط صياغة خطة تفصيلية كشرط مسبق للحصول على القروض والمساعدات المالية اللازمة.

وإذا كان التخطيط مهما، فيصبح السؤال التالي هو: أي نوع من التخطيط نريد في فلسطين؟

من الطبيعي جدا أن نستفيد من تجارب الآخرين، وإذا كانت تجربة التخطيط المركزي قد فشلت في معظم الدول التي تبنته ومارسته خلال العقود الماضية، فإن من الواضح أن مثل هذا النوع من التخطيط ليس هو التخطيط الذي نرغب فيه، لنفس الأسباب التي أدت إلى فشله في تلك الدول. وبالمقابل، فإن تجربة الدول سريعة النمو، وخصوصا دول جنوب شرق آسيا، تجعل من المثمر والمفيد دراسة منهجية التخطيط التي اتبعتها تلك الدول والتي توصف أحيانا بأنها "تعاونية شاملة" لأنها تشمل الاقتصاد كله وتقوم على أساس تعاون وثيق بين الحكومات المعنية والقطاع الخاص، وتوصف أحيانا بأنها "تأثيرية أو إرشادية" لأنها تقوم على أساس الجمع بين برمجة استثمارات القطاع العام وإعداد التنبؤات (وليس تحديد الأهداف) بالنسبة للقطاع الخاص، كما يشير تقرير البنك الدولي حول "الاستثمار في التنمية". وفي هذه الحالة يمكن تركيز الجهود على وضع برامج استثمارية للقطاع العام، بدلا من الاقتصاد بأكمله، في الوقت الذي يتم فيه إعداد تنبؤات في مجال الاقتصاد الكلي. وتساعد هذه التنبؤات على تشجيع المستثمرين نتيجة للمعرفة بمستقبل الاقتصاد مما يعني بالتالي تخفيض عامل المخاطرة.

وحسب تقرير البنك الدولي المذكور، فقد أظهرت الدراسات أن الدول التي حققت أفضل أداء للاقتصاد هي التي جمعت بين التخطيط الفعال للقطاع العام وبين تفادي تشوهات الأسعار بالنسبة للاقتصاد بأكمله، وبالتالي فهي تركز على السياسات وتحسين أنظمة الأسعار والحوافز وأداء الأسواق لوظائفها، مع التركيز على التنسيق والتشاور بين أجهزة الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء.

وإذا أردنا الاستفادة من تجارب تلك الدول والخبرات المتراكمة في هذا المجال، فإن استراتيجية التخطيط في فلسطين يجب أن تركز إلى عنصرين:

أولا: وضع برنامج استثماري سليم للقطاع العام يتم من خلاله تخصيص الموارد الشحيحة للاحتياجات العامة والمشاريع ذات الأولوية القصوى.

ثانيا: إنشاء إطار ملائم للسياسات المترابطة على صعيد الاقتصاد الكلي تقوم على توفير حوافز كافية لتحقيق نمو اقتصادي طويل المدى. ويشمل ذلك السياسات المالية والنقدية (عندما يصبح ذلك ممكنا) والتجارية والدخل والأجور والأسعار وغيرها.

أي أن المطلوب هو تطوير سياسات لجعل القطاع الخاص أكثر فاعلية. وهذا لا يعني إلغاء دور السلطة (الدولة)، ولكنه يعني إعطاءها دورا مميزا تقوم من خلاله بالتركيز على السياسات التي تعمل على تقوية نظام السوق من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية تؤدي إلى توسيع وزيادة فاعلية القطاع الخاص.

ويبقى السؤال الأخير: ما هي متطلبات هذا التخطيط؟ وهل هي متوفرة في فلسطين؟

يعتبر الاستقرار السياسي بالتأكيد مطلوبا مسبقا للتخطيط الفعال، وخصوصا على المدى الطويل. ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار السياسي وعدم التيقن الاقتصادي الذي تعاني منه فلسطين يجعل من الصعب صياغة الخطط بدقة وخصوصا الخطط طويلة المدى نتيجة لعدم إمكانية التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بدقة لفترات بعيدة. ويعتقد كثير من الاقتصاديين أمثال لويس وتينبرغن أن التخطيط يجب أن يبدأ بخطة طويلة المدى تبين فيها الأهداف والتطلعات بعيدة المدى من أجل تشجيع القيام بالتحويلات الأساسية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها التنمية الاقتصادية، والتي لا يستطيع التخطيط قصير المدى تحقيقها. وبعد صياغة الخطة طويلة المدى يمكن إعداد خطة متوسطة المدى ثم خطة سنوية. ولكن على أرض الواقع فإن معظم الدول في مراحل التنمية المبكرة تبدأ بالتخطيط قصير المدى، وأحيانا خطة متوسطة المدى، ونادرا ما يعطون اهتماما كافيا للأهداف بعيدة المدى.

من ناحية أخرى فإن نجاح التخطيط يتطلب توفر كمية هائلة من المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة الخاصة بالدخل والإنفاق والادخار والاستهلاك والاستثمار والإنتاج، إضافة إلى البيانات الديموغرافية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة المختلفة، والتي نحتاج إليها لتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والتعرف على خصائصه وميزاته وأبرز المشكلات التي تعيق تقدمه. والمعروف أن دقة النتائج تتوقف على وفرة ونوعية البيانات التي يتم الاعتماد عليها في استخراج المعاملات المختلفة. ومن الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني كثيرا في هذا الميدان، فالبيانات المتوفرة عادة ما تكون شحيحة وجزئية، وأحيانا متناقضة، وهناك تشكيك في مصادرها، وغالبا لا تكون غير حديثة بما يكفي لاستخدامها لأغراض التنبؤ والتخطيط. كما أن الدراسات التي تتناول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الفلسطينية هي أيضا محدودة، وغالبا قديمة. إن أحدا لا ينكر بالطبع الجهد الذي تبذله دائرة الإحصاء المركزية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ومركز البحوث والدراسات في نابلس وغيرها، ولكن هذه المؤسسات لا تزال حديثة وأمامها شوط بعيد لبناء قاعدة معلومات قوية وسليمة.

ومن المتطلبات الأساسية للتخطيط أيضا توفر الكوادر المدربة والمؤهلة التي تستطيع صياغة الخطط ورسم السياسات وتحليل وتقييم المشروعات ومتابعة تنفيذها، ويحتاج ذلك إلى حشد من الطاقات المتنوعة من الإداريين والباحثين والإحصائيين والفنيين. ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من نقص كبير في هذه الكفاءات في الوقت الحاضر، وبالتالي لا بد من إيلاء هذا الموضوع اهتماما أكبر لتوفير وتطوير الكفاءات الضرورية بسرعة، سواء من خلال إيفاد بعثات دراسية إلى الخارج للتخصص في شؤون التخطيط أو إقامة دورات تدريبية أو استقطاب الكفاءات المتخصصة في مختلف جوانب التنمية من الخارج. وهناك العديد من الدول التي أقامت معاهد قومية للتخطيط (كالكويت ومصر والعراق وغيرها)، ويأتي في مقدمة أهداف تلك المعاهد عادة "إعداد الكوادر التخطيطية المؤهلة" من خلال الدورات التدريبية والبعثات وعقد المؤتمرات والندوات، كما تقوم تلك المعاهد بإجراء ونشر الأبحاث والدراسات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم برامج تدريبية وتعليمية وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بالتنمية.

ومن المتطلبات الأساسية للتخطيط أيضا وجود مؤسسات وتشريعات حديثة، وفي مقدمتها قانون تخطيط يوضح الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقات بين أجهزة التخطيط وبقية أجهزة ومؤسسات السلطة. وفي غياب مثل هذه التشريعات والمؤسسات يصبح من المتعذر الحصول على المعلومات والبيانات من الجهات المختلفة، كما يصبح من الصعب التنسيق وترتيب الأولويات للمشاريع التنموية.

ويرتبط بالمتطلب السابق متطلب آخر يرتبط بالوعي التخطيطي لدى الأجهزة والمؤسسات والأفراد. وبصورة أكثر تحديدا، يجب أن تكون هناك مشاركة فعالة في عملية التخطيط من كافة قطاعات المجتمع وخصوصا القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دورا أساسيا في صياغة التشريعات والسياسات وتحديد البرامج والمشاريع التي يمكن أن تنعكس على عملية التنمية. ولكي نضمن هذه المشاركة فيجب زيادة الوعي التخطيطي لدى هذا القطاع وبذل مجهود كاف لتدريب كوادره ليكونوا شركاء في إعداد الخطط وتنفيذها وتحقيق أهدافها. ومما لا شك فيه أن نجاح التخطيط يتطلب فهما كاملا لعملية التنمية وإدراكا لدور التخطيط في هذه العملية.

وأخيرا فإن نجاح التخطيط يتطلب التزاما ثابتا من متخذي القرار وعلى أعلى المستويات، فقد أظهرت الدراسات أن عدم وجود التزام قوي ودعم كاف من القيادة السياسية كان السبب الرئيسي في عدم تنفيذ معظم الخطط التنموية.

## تحليل نقدي للتخطيط الاقتصادي في فلسطين

هشام عورتاني<sup>6</sup>

أشكر برنامج دراسات التنمية ووزارة التخطيط على تنظيم هذا اللقاء، موضوع هذه الندوة هو البحث في خطة التنمية التي أعدتها وزارة التخطيط. ولقد لفت نظري هنا وصف لهذه الخطة على أنها إطار وليست خطة بالمعنى التقليدي. وبالطبع فإن لهذا الفرق أهمية كبيرة، ولكن كان من الأجدى لو تمت مراعاة ذلك في عنوان التقرير الذي يشكل محور الدراسة في هذه الندوة. وعلى كل حال، أود أن أذكر بأن فلسطين لا تعاني في هذه المرحلة من نقص أو مشكلة كبيرة بسبب عدم وجود خطة تنمية قومية بالمعنى التقليدي.

من الواضح أن هناك أسبابا وعوامل عديدة لا تمكننا من وضع خطة كهذه، فنحن لا زلنا لا نسيطر على 75% من الضفة الغربية، لا أمنيا ولا إداريا، وبالطبع ليس تنمويا، فكلنا يعرف أن سلطات الاحتلال تصر على دراسة جميع المشاريع المقترحة في منطقة "C"، وأنها تحول دون تنفيذ الغالبية الساحقة منها، خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية، مثل شق وتعبيد الشوارع وإقامة الإنشاءات العامة والخاصة ومشاريع الكهرباء والمياه والاتصالات.

ولقد فهمت الدول المانحة الرسالة، وأصبحت تتعامل بحذر شديد مع المشاريع المتعلقة بالمنطقة "C" لذلك فإننا نرى وبكل أسف أن حصة المناطق الريفية من أموال الدعم هي أقل بكثير من حصة البلديات والمؤسسات العاملة في منطقة "A" (2.7% من مساحة الضفة) والمنطقة "C" (25% من مساحة الضفة). ثم ماذا عن المعايير؟ كيف يمكن وضع خطة تنمية ونحن لا نملك أي قدر من السيطرة على المعايير الخارجية، ولا حتى حرية الانتقال بين أجزاء الوطن الفلسطيني.

وهناك جانب آخر لعملية التخطيط أود أن أشير إليه، ألا وهو مستوى التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة في القطاع العام والخاص. يقال أن فريق الخطة قد اتصل بجميع الجهات المعنية في السلطة، وأنا لا أشك في ذلك، ولكن من ناحية أخرى فإن الشعور السائد لدى جميع تلك الأجهزة هو أنها لم تشارك بشكل فعال في وضع الخطة، وهذا يطرح تساؤلات هامة حول أهلية الجهات التي يتم التنسيق معها، لأنه لا يعقل أن تتصل وزارة التخطيط مع كل موظف في كل وزارة.

ولكن ماذا عن التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص؟ من الواضح أن القطاع الخاص يغيب تماما ولا يؤخذ بجدية من المسؤولين في السلطة الوطنية، وينطبق ذلك أيضا على المنظمات غير الحكومية، التي لا يوجد تقاهم بينها وبين مؤسسات السلطة ولكن لا يمكن تصور كيف يمكن لأي وزارة، كالزراعة على سبيل المثال، أن تضع خطة من دون مشاركة من لجان الإغاثة الزراعية، التي ربما تزيد ميزانيتها عن ميزانية وزارة الزراعة؟!!

أود أن اختتم هذه التعليقات الأولية بالتأكيد مرة أخرى على أن فلسطين لا تعاني من عدم وجود خطة تنمية قومية، حتى ولو كانت خطة جيدة، وما علينا إلا أن نتذكر أن الأردن لديه أحسن الخطط، وقد اكتسب سمعة دولية متميزة في مجال التخطيط وكلنا يعرف أين وصل حال الاقتصاد الأردني.

وإذا لم تكن بحاجة ماسة في هذه المرحلة إلى خطة التنمية، فنحن -ولا شك- بحاجة إلى قائمة أو قوائم مشاريع جيدة تعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني. فأين مكانة الزراعة والمجتمع الريفي في المشاريع المقدمة من قبل وزارة التخطيط؟ إنني بالطبع أعرف أن إسرائيل لن تأخذ موقعا إيجابيا من ذلك، ولكن هناك الكثير مما يمكن عمله في الريف الفلسطيني دون خلق مشاكل لا مبرر لها مع السلطات الإسرائيلية، فهل تمنع إسرائيل حقا في تطوير مدرسة أو عيادة أو توفير خدمات إرشادية وتسويقية وتمويلية أفضل للمزارعين؟

وهناك ملاحظة هامة أخرى بالنسبة للأولويات على المستوى الإقليمي: لماذا لا يتحدث أحد عما يجري في منطقة الأغوار الفلسطينية؟ لقد ابتلعت إسرائيل أكثر من نصف الأغوار وشردت قسما كبيرا من سكانها ونحن نقترح ولا نحرك ساكنا، لماذا لا نغطي احتياجات مواطني الأغوار الأولية، وهي كثيرة مع الأسف؟

أود أن انتقل الآن إلى جانب آخر من مداخلتي يتعلق باستراتيجية التنمية الفلسطينية. هناك بعض القضايا المركزية التي يجب على المؤسسات الوطنية أن تشارك في مناقشتها بطريقة فاعلة تتخطى تسجيل المواقف. إن التجاوزات المتعلقة بهوية النظام الاقتصادي لا تحتل المهادنة والاكتفاء بتسجيل المواقف، إننا بالطبع نقدر مثلا للدكتور حيدر عبد الشافي موقفه في الكثير من القضايا التي طرحت أمام المجلس التشريعي، ولكن ماذا تمخض عن تسجيل موقف كهذا؟ حتى الآن، لا شيء.

إن كثيرا من القضايا المطروحة، خاصة بالنسبة لهوية النظام الاقتصادي الفلسطيني، هي من الأهمية إلى درجة تستوجب

خلق زخم جماهيري حولها، بحيث يشعر المسؤولون بمقدار تصميم المواطنين على إجراء التغييرات اللازمة. لقد وعدنا في أكثر من مناسبة بنظام اقتصادي حر قائم على المبادرة والقطاع الخاص، ولكننا نرى الآن شيئاً مخالفاً لذلك تماماً، وهذه قضية خطيرة جداً، وكل مساعدات الدنيا لا يمكن أن تنفذ نظاماً اقتصادياً تسيطر عليه وتديره الدولة، سواء بشكل مباشر أو من خلال الهيئات والشركات الاحتكارية. إننا أمام قضية مركزية ويجب علينا تعلم الدرس واستيعاب التجربة من الآخرين. لذلك بذلت مصر جهوداً جبارة ولسنوات عديدة من أجل تنمية البلد من خلال القطاع العام، ولكن جميع خططها فشلت، والآن نرى أنها تتجه بكل قوة ونجاح نحو إقامة اقتصاد معاصر قائم على المبادرة والتنافس على المستوى المحلي والدولي.

وأود أن أتطرق بهذه المناسبة إلى ضعف الإطار القانوني المتعلق بالاستثمار. هناك قانون لتشجيع الاستثمار أقر قبل أكثر من سنة ونصف السنة، وباعتراف الجميع فإن هذا القانون سيئ وهزيل، ولكن الافتراض بأن ضعف القانون هو المعوق الرئيسي للاستثمار هو نوع من خداع النفس، إن المشكلة الكبرى هي عدم وجود مؤسساتية في هذا البلد، قد تتمكن من وضع قانون جيد، ولكن ماذا سنستفيد منه طالما أن القوانين التي توضع لا تطبق.

المجلس التشريعي يصبح دائماً ويشكو من عدم احترامه من قبل السلطة التنفيذية. ولكن هذا المجلس هو الذي صوت قبل أسبوعين أو ثلاثة وبهوء غريب على إغلاق ملف هيئة الرقابة المتعلقة بالفساد المالي. إننا لا نعرف كيف تم تمرير هذا القرار، ولكن من حق الشعب أن يعرف التفاصيل، أو على الأقل أن يعرف من هم النواب الذين صوتوا مع إغلاق هذا الملف. كان من المفروض أن يغطي هذا الموضوع بقدر كبير من الإعلام للأولويات، وإذا كان ذلك متعذراً فيجب أن يثار من قبل مراكز دراسة الديمقراطية التي تمثلها بها البلد.

موضوع المساعدات يجب أن ننظر إليه بجدية أكبر، إلى متى سنظل نعتمد على المساعدات؟ وهل نحن سعداء بالصورة التي تكونت لنا على الساحة الدولية كشعب يعيش على الصدقات؟ كلنا يعرف أن تقديم المساعدات لنا قد أصبح "بزنس" دولي يشارك فيه عدد لا يحصى من المكاتب الاستشارية، ومراكز الأبحاث، وأن تحقيق إنجازات فعلية على الأرض ليس أكثر ما يشغل العاملين في هذا "البزنس". إننا نفهم أن تأتي المفوضية الأوروبية مثلاً وأن تفرض علينا أولويات المشاريع التي ستدعمها، لكن ألا يوجد لنا حق الاعتراض على بعضها أو على الأقل المطالبة بإجراء تعديلات عليها هنا وهناك؟

فلننظر مثلاً إلى مشاريع الديمقراطية والملايين التي خصصت لها، هل حقاً استهدفت مشاريع كهذه إجراء تحويل فعلي نحو الديمقراطية في فلسطين؟ أم أنها مجرد تمارين في الكتابة والتنظير لا يوجد لها اتصال فعلي مع المشكلة التي تدعي أنها تعالجها؟ ومع الأسف فإن الوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة لمشاريع "الجندر" وحقوق الإنسان.

وعند الحديث عن المساعدات الخارجية فإن المرء لا يسعه إلا أن يستذكر دور البنوك المحلية في خدمة الاقتصاد والمجتمع، ففي الوقت الذي يبذل فيه الفلسطينيون كل جهد ممكن ويدفعون ثمنها باهظاً للحصول على المساعدات من هنا وهناك، فإننا نرى البنوك المحلية تحجم عن استثمار ودائعها في البلد، وتقوم بدلاً من ذلك بتحويل هذه الودائع إلى الخارج. أكثر من 1.5 مليار دولار تم تحويلها للخارج حتى الآن. طبعاً نحن حريصون جداً على البنوك ونعرف تماماً أن هنالك عوائق محلية كثيرة تواجه المستثمرين، ولكن يجب على البنوك أن تلعب دوراً أكثر إيجابية، حتى ولو تحملت بعض المخاطرة.

إن مؤسسات القطاع الخاص وأجهزة السلطة قد عبرت في مناسبات عديدة عن تدمرها من السياسات المتحفظة التي تطبقها غالبية البنوك في فلسطين، وقد صدرت انتقادات شديدة بهذا الخصوص من كل من الأخ أبو عمار والسيد محمد زهدي الناشيبي وزير المالية، ولكن يفترض بسلطة النقد الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص ومراكز الأبحاث التنموية أن تتخذ دوراً أكثر حزمًا بهذا الخصوص.

أود أن أختتم هذه الكلمة بالتأكيد على أن القضايا المتعلقة بالتنمية في فلسطين كثيرة، كما هو الحال في جميع البلدان الأخرى، ولكن بدلاً من أن نستمر في التذمر من خلال الندوات والأبحاث فإن علينا أن نحدث نقلة نوعية في التعامل مع هذه المواضيع. اعتقد أن هنالك الكثير مما يمكن وما يجب عمله في هذا الاتجاه، سواء من خلال المجلس التشريعي أو أجهزة السلطة التنفيذية أو مؤسسات القطاع الخاص أو مراكز الأبحاث. إننا جميعاً في قارب واحد، ويجب أن نتعامل مع قضايا التنمية بإيجابية وبتصميم على تصحيح المسيرة وتغيير الواقع الراهن، فلا يمكن أن نستسلم لليأس، والأخطاء يمكن أن تصحح وعندها يمكننا أن نحقق الكثير.

القسم الثاني

مداخلات مختارة

## التخطيط من أجل الصمود

وليد سالم

ملاحظتي الرئيسية تتمثل في أن توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية "التنموية" تتحدد فيما يبدو وفق آليات فنية وإجرائية، وليس بناء على تصور وطني لماهية "التنمية المطلوبة في ظل احتلال مستمر، والدليل على ذلك يتمثل في قول الدكتور سميح العبد بأن "الخطة" (أو قائمة التسوق) قد أعدت بناء على ما رفعته الوزارات، حيث تم تجميع ذلك فتكونت قائمة التسوق المطروحة وبرأيي فإنه بدل القيام بعملنا التنموي بهذه الطريقة السهلة، فقد أن الأوان لفتح نقاش وطني يشارك فيه كل المهتمين بقضايا التنمية من أجل الوصول إلى صياغة "التصور الوطني" أو الإطار الوطني للتنمية في ظروف احتلال مستمر وسلطة وطنية مقيدة. وبناء على هذا التصور يمكن صياغة الخطة الوطنية للتنمية في بلادنا بما يراعي عناصر هذا التصور.

إن بناء التصور المذكور لا بد أن يستند برأيي إلى ضمان ثلاثة عناصر رئيسية هي :-

ا- أن يكون هذا التصور (أو الإطار) تصورا مقاوما للاحتلال الذي لا يزال يسيطر على غالبية الضفة، وقسم واسع من قطاع غزة أي يجب أن يحتوي التصور توجهات لمشاريع ذات بعد صدامي مع مشاريع الاحتلال الهادفة للحفاظ على تبعية اقتصادنا لإسرائيل، وبالتالي التأسيس لمقدمات الاستقلال عن اقتصاد هذا الاحتلال.

ب- أن يضع هذا الإطار نصب عينيه توفير مقومات الصمود للإنسان الفلسطيني على أرض وطنه ضد كل عمليات الاقتلاع والتطهير العرقي بما في ذلك في مدينة القدس، أو عبر كل عمليات التطهير العرقي غير المباشرة الممارسة في المنطقة (ج) والتي تتضمن اقتلاع أي شجرة تزرع دون إذن، وهدم كل بيت أو بركية تبنى من دون ترخيص وغير ذلك. وهنا لا بد من العمل على المستوى التفاوضي لتغيير هذه المعادلات الخاسرة من جهة، ومن جهة أخرى توسيع نطاق التمرد الشعبي على هذه القيود الإسرائيلية عبر خرقها "يومياً" وعلى نطاق واسع داخل المنطقة ج، وفي القدس.

ج- أن يتضمن الإطار مهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني، مع ترتيب هذه المهمات وفق الأولويات.

أي باختصار فإن المطلوب هو إطار للتنمية في فلسطين يجمع ما بين الصمود والمقاومة والبناء، وهذا الجمع ضروري بسبب واقعنا المعقد الذي يحوي تناقضات ومركبات عديدة متشابكة. ولا أخفي سرا أن هذا الإطار المركب للتنمية الذي يجمع الصمود بالمقاومة والبناء ليس إلا نتاج الجهد الفكري والعمل الذي بذلته المنظمات الأهلية الفلسطينية على مدار سنوات الاحتلال كلها، وهو جهد يبدو أن المخططين الحاليين للتنمية في بلادنا يريدون وضعه جانبا وعدم الاستفادة منه مطلقا.

إذا تحدد الإطار التنموي فإنه يصبح من الممكن تحديد أدوات تنفيذه، ويمكن القول ببساطة إن العنصر البشري الفلسطيني المقيم على هذه الأرض هو كله موضوع ذات التنمية، لذا فإنه من الضروري ديمقراطية عملية التنمية بإشراك أوسع القطاعات الشعبية فيها، ومقتل التنمية أن يتم حصرها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وحدها، أو بوزارة من وزاراتها، أو بهذا أو ذاك الكادر أو المجموعة من الكوادر في وزارة معينة، فهذه الطريقة تصبح مشاريع التنمية مشاريع مية وفاشلة مسبقا، ولا تحمل سوى اسمها.

ومن جهة أخرى فإن التعاون وأوسع نطاق للمشاركة مطلوبان أيضا في ظل واقعنا، فحيث أن أيدي السلطة مقيدة في المنطقة (ج)، فإنها يمكن أن تعتمد في تنفيذ توجهاتها التنموية خاصة الصدامية منها مع المعوقات الاحتلالية على عنصرين الأول منهما هو المنظمات الأهلية، والثاني توجيه الفلسطينيين أنفسهم في المنطقة (ج) للقيام بهذه المشاريع الصدامية، وتعويضهم عن الضرر الناجم عن ذلك وهكذا. ولأجل تنفيذ ما تقدم فإن الخطة الوطنية للتنمية يجب أن تتضمن ميزات أخرى نصرها عبر المنظمات الأهلية التنموية المباشرة (خاصة في القدس والمنطقة ج) وكذلك ميزات تصرف عبر المواطنين الفلسطينيين مباشرة.

وبناء على ما تقدم من الصعب الموافقة على كلام الدكتور سميح العبد بأن ما قدمه لنا هو "إطار خطة"، فإطار الخطة لا يتحدد على عناصر إجرائية، ومشاريع، ومشاريع ترفعها الوزارات ويجري تجميعها، بل إنه يتحدد على أساس بلورة رؤية تنموية فلسطينية تأخذ بعين الاعتبار واقع الاحتلال من جهة، وواقع السلطة الوطنية المقيدة من جهة ثانية، وكيفية التعامل مع هذا الواقع المزدوج من جهة ثالثة، وهذا ما حاولنا تبيان مقترحاتنا بشأنه في السطور السابقة. ومن جهة أخرى من الصعب الموافقة على كلام الدكتور هشام عورتاني بأننا لسنا بحاجة إلى خطة، فنحن بحاجة فعلا لها، ولكن بعد أن ندرس واقعنا جيدا ونحدد سبل تعاملنا معه ونوزع مسؤوليات العمل بين المثلث الذي يشكل هذا الوطن: السلطة، والمنظمات الأهلية، والجمهور الوطني العام.

## التخطيط ضمن الإطار الرأسمالي

محمد غضبية

إن التخطيط وسيلة تنمية وهو تخطيط ليس مركزيا، إنه بشكل جوهري تأشيرى وسياسى، وهناك ضرورة اقتصادية وموضوعية وتاريخية للتخطيط فى فلسطين ارتباطا بمجمل الظروف والشروط الخاصة المرتبطة بطبيعة وضع اقتصادنا الفلسطينى والتشوهات التى أصابته جراء تبعيته للاقتصاد الاسرائيلى، وهناك متطلبات تمت الإشارة إليها من أجل عملية تخطيطية ناجحة. ومن المفيد أن نناقش بعد ذلك الآليات التى يمكن أن تضمن لنا تخطيطا جيدا والتى يمكن أن تؤدي إلى تحسين وتطوير الارتقاء بالعملية التخطيطية فى فلسطين. بلا شك هناك بالمعنى الاقتصادى وفلسفة الاقتصاد والمدارس والنظريات الاقتصادية ، اجتهادات وآراء خاصة تتعلق فى مقولات السوق ودوره الدولى والسوق والقطاع الخاص، السياسات الضريبية .. الخ. القوانين التحضيرية التشريعية التى من الممكن أن تلعب دورا. هناك عالم قائم بذاته من الاجتهادات، نحن هنا نريد أن نقارب، وأنا لا أتحدث عن موضوع يتعلق بالاشتراكية ولا بتطور رأسمالى أو اشتراكى أو غيره، نحن هنا جزء من العالم الرأسمالى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية وبالتالي كيف نعمل ونخطط لتطوير واقعنا ارتباطا بمنظومة العلاقات السائدة والقائمة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

## أهمية التخطيط ضمن المرحلة الانتقالية

أحمد مجدلاوي

لامست الأوراق الإطار النظري لمفهوم التخطيط وأساليبه وأبعاده ولامست أيضا القضايا التخطيطية من خلال وضعنا الفلسطيني الملموس، لكن أعتقد أن أي خطة للتنمية الاقتصادية لم تتعرض لأمرين أساسيين: الأمر الأول هو أنها لم تتعرض لمسألة توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار والذي على أساسه يتحدد المعدل الإجمالي للنمو الاقتصادي. والأمر الثاني توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد حيث يتحدد على أساسه اتجاه النمو ومعالم التغيير البناني في الاقتصاد الحر وهذا ما افتقرت له هذه الخطة، سأحاول أيضا بأكبر قدر من الإيجاز أن أتحدث عن أشكال التخطيط وهي عديدة وفيها مدارس لكن أعتقد أن ما أخذناه من منهج التخطيط في فلسطين هو اقرب ما يكون إلى التخطيط الجزئي الذي دمج ما بين ثلاثة مستويات: التخطيط ما بين المشروعات الرئيسية وما بين التخطيط القطاعي وما بين التخطيط الإقليمي ولم يركز على واحد وحاول أن يستفيد من هذا الموضوع وأن يدمج بين هذه المستويات المختلفة من التخطيط، الخلل هنا ليس في اختيار المنهج وإنما في المحددات الخارجية والموضوعية والتي لها طابع سياسي وأمني ومنتصل بطبيعة المرحلة الانتقالية التي نمر بها وبطبيعة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي تعيق أي خطة. وهنا أعتقد أنه يجب ألا نتوصل إلى الاستنتاج بأننا لسنا بحاجة إلى تخطيط. إننا بحاجة إلى خطة تلاحظ وتراعي محددات الاقتصاد السياسية والأمنية وتلاحظ وتراعي أيضا المرحلة الانتقالية بأبعادها المختلفة، وأيضا هناك محددات داخلية أو ذاتية أشار لها بتوصيف دقيق د. هشام واتفق معه بالكامل فيما يتعلق بالتوصيف الدقيق للمحددات الداخلية وهي المتعلقة بالأداء والاحتكاكات بما يتعلق بأي هوية اقتصادية أو أي فلسطين اقتصادية نبنى عليها اقتصادنا الوطني. ما أود أن أشير إليه أنه في التخطيط الإقليمي أيضا يخشى من نتائج وأثار سلبية أعتقد أنها يمكن أن تحصل على مستوى يهدد الوحدة الوطنية لشعبنا ما بين الضفة والقطاع وهذا خطر كبير نلمسه الآن، فهناك توجيه كبير لموارد باتجاه محدد وهذا شيء يهدد الوحدة الوطنية ويعمق مشاعر من الكراهية والتنافر ما بين الضفة والقطاع لأنه لا توجد عدالة في التوزيع، ويلحظ مستوى التطور الاقتصادي، مع أنني مع أن يكون تمييزا إيجابيا لردم الهوة ما بين المنطقتين لكن أحيانا التمييز الإيجابي يستخدم بشكل سلبي ويعزز من مشاعر الانقسام، يمكن القول أن أحد محاسن الوضع الراهن أنه غير مسموح بالانتقال السكاني، وإلا كانت حدثت هجرة من منطقة إلى أخرى ولكانت ولدت لنا مشاكل على مستوى الأجور والسكن والخدمات الصحية وعلى مستوى المرافق، كان من الممكن أن يكون من الصعب مواجهتها في إطار مرحلة انتقالية لا تتوفر فيها الإمكانيات الاقتصادية لردم الهوة، أنا أقول إنه من الممكن في مجال التخطيط العمراني وهي تجربة استفادت منها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة المشاكل الطارئة الناجمة عن الحرب يمكن الاستفادة منها في إطار تطوير المنهج الإقليمي في الخطط القطاعية. وبمعنى آخر أن تطور قليلا في الموضوع لا أن يكون التركيز في هذا الجانب الذي تحدثت عن مخاطره قبل قليل. من الممكن أن نأخذ نموذج التجربة الإيطالية عندما وضعت لتطوير الجنوب منذ الستينيات وحتى الآن المتخلف عن الشمال.

ما أريد أن أقوله إن التخطيط الشامل بغض النظر عن الموقف الأيديولوجي منه ليس عيبا مطلقا، وليس شرا مستطيرا، وليس سببا لسقوط منظومة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي. وأنا لا أتحدث من منظور أيديولوجي وإنما أتحدث كإقتصادي، وبالتالي فالتخطيط الشامل أو المركزي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وليس بالمعنى الاقتصادي.

## القدس والتخطيط الاقتصادي

ميرازق

أين نحن؟ هل نريد استقلالا سياسيا؟ اذا كنا نتحدث عن استقلال سياسي، فلنذكر إسرائيل كيف أنشأت الدولة الصهيونية وكيف فرضت حقائق وواقعا على الأرض، حتى نستطيع عندما نصل المرحلة النهائية من المفاوضات أن نجلس مع إسرائيل على الطاولة ونقول لهم هذا ما عندنا وهذا ما أنجزناه وهذه مصادرها وهذا ما حققناه. وفي تصوري أن هذا ما نحتاجه وإذا كان هذا فعلا ما نحتاجه، فمن الضرورة فعلا أن نبدأ بوعي ونجد وبحذر رؤية فلسطينية موحدة تعمل وفق تخطيط لرؤيا سياسية حتى لو لم نستطع تحقيقها الآن. ومن حق أي مواطن فلسطيني أن يعرف الإنجازات التي تحققت السلطة الفلسطينية، على أساس ماذا؟ أنا أرى أنه عندما نحدد الإطار، نستطيع أن نسأل السؤال الثاني، هل حتى نخلق هذا الشيء يجب أن نهى البيئة التي تساعدنا في تحقيقه؟ إذا نظرنا إلى قانون الضريبة سنجد أنه لا يشكل محفزا للاستثمار، هناك من يخطط وهناك من يسن القوانين. من ينفذ ومن يخطط ومن يشرع. هناك تناقض، فمن المسؤول عن افراز رؤية موحدة ومسار موحد للتخفيف من هذا التناقض والحفاظ على وحدة الرؤيا الفلسطينية. أنا أتحدث عن الهوية الفلسطينية لأنني من سكان القدس ودون أن نغلف الأمور فأهل القدس يقولون إن السلطة لا تسأل عنهم فلماذا يسألون هم عن السلطة؟ القدس لا أحد يسأل عنها حاليا، حتى إن القدس غير مدرجة على أية خريطة، فهل عندما نقول التخطيط الإقليمي نعني به غزة والضفة، أم القدس؟ وما هي الحقائق التي نخلقها؟ حتى عندما نصل إلى التسوية النهائية ونجلس مع إسرائيل نقول لهم القدس لنا والقدس فلسطينية لأننا نعرف ديمغرافيا ما يوجد فيها من فلسطينيين وغيرهم. لا يوجد من يطرح هذه الأمور. ما يهمني كثيرا هو أن مسألة التخطيط بالنسبة لي ليست أمرا بحد ذاته وليست فقط مخرجات، نريد مبادئ داعمة، وهذه المبادئ برأيي بسيطة جدا، ندعم مسألة "القدس لنا" وندعم مسألة الاستقلال الوطني الفلسطيني والاقتصاد المنفصل، هذه يجب أن تكون المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التخطيط، نريد أن نعمل خططا مفصلة. الشعب الفلسطيني يرى في المحافظات كثيرا من الناس يتساءلون مخطط باتجاه ماذا؟ وما هي المبادئ التي تدعم هذا التخطيط؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها التخطيط؟ لا يوجد وضوح. يمكن أن تكون موجودة ولكن الناس لا يعلمون شيئا وأهمية معرفة الناس بها لأنه في النهاية من سينفذ كل هذه الخطط؟ هم الناس الموجودون على الأرض وإذا كان الناس سينفذون وحتى يشعروا بنوع من الملكية لما ينفذون، ملكية المخططات الفلسطينية، ملكية عملية التنمية الفلسطينية. يجب أن يكون الناس في الصورة بشكل واضح حتى يتم تحقيق الهدف لأن التناقض واضح في كل شيء.

## مأسسة التخطيط

مها أبو عيسى

نستطيع القول إننا في هذه المرحلة عاجزون عن التخطيط بالمفهوم الكلاسيكي بغض النظر إذا كان موجها أو مركزيا. أنا لن أقول إننا بعد أن دخلنا العملية السياسية نظم من ورائها لولادة كيان فلسطيني لا نعرف حدوده ولا علاقاته ولا التزاماته ولا حقوقه حتى الآن لكننا وافقنا، موافقتنا على أوسلو لا تعني أن كل كلمة في أوسلو تعكس إرادتنا وبالتالي نحن دخلنا في هذه العملية ولا نعرف نتائجها حتى الآن وهذا لا يعني أننا يجب أن لا نخطط بالعكس برأيي أننا يجب أن نتعامل مع مهمة التخطيط بطريقة أخرى. من الواضح أن التخطيط الذي نتعامل به يختلف عن كل ما ورد في الأدبيات. ما هي المؤشرات التنموية الفلسطينية، من يستطيع تحديدها، السؤال الكلاسيكي الذي يتحدث به كل المخططين. ما هي القطاعات في التخطيط؟ هل يستطيع أحد أن يحدد القطاع الريادي في فلسطين؟ لا أحد. لأننا في الواقع الفلسطيني لا نستطيع أن نتحدث بناء على أي تركيبة. يوجد تركيبة جديدة، كيان، سيتشكل، توجد به مشاكل جميعنا يعرفها، قد تكون في العناوين كلاسكية لكنها في الحل والتنمية ليست كلاسكية، لذلك من المهم جدا مأسسة التخطيط. لندع الناس يجلسوا ضمن مؤسسة أو مؤسسات معنية بالتخطيط وبمهمة التخطيط حتى لو استغرقنا هذا الموضوع عشر سنوات لم العجلة؟، في النهاية نحن مربوطون بقائمة المشتريات التي أعدناها للسنوات الثلاث القادمة وهي مرحلة، وهي أفضل من المزداد وسوق عكاظ الذي كان سائدا في السنوات الثلاث الماضية. لذلك أقول إن أهم نقطة أثرت في هذا النقاش هي عملية مأسسة التخطيط حتى تخرج لنا الخطة الأمثل، وهذه لم يستطع الخروج بها أي شعب ونحن لم نصلها .

## الإنتاج الوطني

هند السلطان

لدينا مشكلة كبيرة يجب أن نجد لها حلاً وهي كيف نستطيع أن نغير نظرة المواطن إلى البضاعة الوطنية الفلسطينية حتى تصبح مطلوبة، لا نستطيع أن يكون لدينا تخطيط اقتصادي وإذا تم التوجه فقط إلى البضاعة الأجنبية، أنا أتصور أنه من الضروري أن نعطي الأهمية للصناعات الموجودة بحيث نشجع المصانع الموجودة لدينا والتي تنتج إنتاجاً جيداً لكنها لا توازي الإنتاج الأمريكي مثلاً. أنا مع الاستيراد الحر لكن في الوقت نفسه يجب أن ننمي اقتصادنا ومهم جداً أن نكون فخورين بإنتاجنا. الأمر الثاني هو المشاريع الصغيرة والمبادرة، لا أتصور أنه يوجد لدينا تعليم للمبادرة، لدي شعور أنه يجب أن تقوم المؤسسات ووزارة الصناعة بعمل أماكن للطلاب الريادي بحيث يقوم بالتجارب لإنتاج السلع. نحتاج إلى المبادرة والتشجيع وتعليم الأطفال في المدارس شيء اسمه اقتصاد حيث يتعلمون عن إنتاجنا الوطني، ربما يكون هذا جزءاً صغيراً لكنه مهم بالنسبة لنا.

## فرضيات الخطة

نانل موسى

إن النتائج تتحقق بناء على صحة الفرضيات التي وضعت بها الخطة. الخطة الفلسطينية وضعت فرضيات مثل الاستقرار السياسي واستمرارية المفاوضات، وبطبيعة الحال فإن هذه كلها فرضيات لم يتحقق منها أي شيء فنحن يجب أن لا ننتظر أنه إذا وضعت خطة وكان هدفها التنمية أن تتحقق النتائج إلا بقدر ما يكون هناك تحقيق للفرضيات التي بنيت عليها الخطة، والأمر الأهم من ذلك هو بالنسبة للسياسة. الخطة عادة تضع أهداف طويلة المدى وتستخدم السياسات لتحقيق هذه الأهداف والاستراتيجيات، ونحن ليس لدينا أي سيطرة على السياسات الاقتصادية، والسياسات النقدية ليس لها أي علاقة مع بنك مركزي مثل الأردن واسرائيل على أساس أننا نتداول بعملاتهم، السياسات المالية وضعت ترتيبات على أساس أنها مرحلة انتقالية وبالتالي نحن ليس لدينا قدرة على تغيير السياسة الاقتصادية والمالية بالنسبة للسياسات التجارية.

ومن أهم مميزات الخطة تنويع الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية. ونحن مرتبطون مع اسرائيل في كثير من الأشياء مثل السلطة النقدية والقوانين التي تحكمنا، هذه الأمور التي ذكرت تتعلق بالجانب النظري. أما في الجانب العملي فنحن لا يوجد لدينا أرقام. وإذا كنا نريد عمل اقتصاد دائماً كنا نأخذ الأرقام مجردة، القطاع الصناعي بنسبة 15% أو القطاع الزراعي بنسبة 18% كيف ذلك؟ هل نستطيع معرفة ما هي بنود الاقتصاد، وهل النمو مرتبط بالتوظيف؟، كثير من الأمور التي تساعد قدرتنا على وضع خطة في ظل ظروف عدم الاستقرار الحالية السياسية والاقتصادية. أتوقع أن يكون هناك الكثير من الخروج عن الطريق السليم للتخطيط الاقتصادي، وبالتالي سنجد أنها لن تعطي نتائج إيجابية. الأمر الأهم من ذلك أنه يوجد كثير من الأمور بحاجة لتصحيح في الاقتصاد الفلسطيني من أهمها إعادة هيكلة كثير من الوزارات والمؤسسات الموجودة لدينا بحيث يتم توسيع للأدوار في الاقتصاد الفلسطيني أكثر مما هو موجود حالياً.

## سيناريوهات التخطيط

### اسحق قطب

نحن بحاجة إلى وقفة لتقييم الجهود التي بذلت حتى الآن في نطاق العملية التنموية والتخطيط التنموي سواء من حيث المفهوم أو الاستراتيجية أو ما يرتبط بواقعنا. في إطار المفاهيم التي عرضت أجد صعوبة في تطبيق أي من النظريات التي طرحت سواء اشتراكية أو رأسمالية فنحن بحاجة إلى وضع إطار يتضمن سيناريوهات لأن الوضع السياسي حاليا غير مستقر، وضعنا الديمغرافي أيضا غير مستقر وأوسلو وما يتبعها أيضا متعثر، فهل نستطيع أن نضع خطة حتى قريبة المدى أو بعيدة المدى ونحن لا نملك القدرة على السيطرة على المستقبل السياسي الفلسطيني؟ فما بالك الاقتصادي والاجتماعي، فهنا يجب أن نفكر في إطار سيناريوهات أكثر من خطة شاملة بعيدة المدى أو قريبة المدى ولكن نحن نسير مع رغبة الدول المانحة والبنك الدولي على أساس وضع إطار.

أولا: بدءا بالسؤال لمن نخطط ولماذا نخطط؟ هل الشعب الفلسطيني هو الموجود في الضفة وغزة والقدس أم من هم في الشتات والمخيمات أيضا؟ هذه أهم نقطة يمكن أن نركز عليها.

ثانيا: ماذا نقصد بالتنمية الفلسطينية هذه تحتاج إلى توضيح أكثر بحيث يتم تحديد الإطار الجغرافي ليس فقط منطقة (ج) بل كدولة مستقلة. نحن بحاجة إلى مأسسة التخطيط حتى يكون لدينا وعي وإدراك ومشاركة فعلية في عملية الخطة، سواء في نطاق التشريعات أو التنظيم الإداري أو قدرة البناء للمؤسسات القائمة، وأحب أن أضيف لها أهمية التقييم والمتابعة للعمل. أيضا قضية التخطيط الشامل أنا أشك أننا نستطيع ذلك، أريد أن أطرح قضية التخطيط القطاعي بمعنى آخر أين يوجد قطاع ممكن أن يتحرك وينشط يجب أن نركز عليه، على أن لا ننسى الإطار الشامل للتخطيط ولكن يجب أن نتحرك من مصادر القوة التي نمتلكها حتى نستطيع إنجاز شيء ولا نتعثر على كافة القطاعات. وأيضا تنمية المصادر البشرية المحلية والمقصود الريفية والحضرية والمالية والبشرية وصحيح أنني أتفق مع التوجه الذي يقول أن هناك بنوك تأخذ أموال الناس وتستثمرها في الخارج، ولكن لازلنا نملك أموال مخبأة، وإذا توفر لها المناخ الملائم فيمكن استثمارها وتحريكها للمنفعة المحلية في الريف والمدن.

التوحيد الفعلي بين المناطق هدف من الأهداف ومرتكز من المرتكزات للتخطيط، ولكن ما هي الجهود المبذولة حتى الآن وأين وصلت في قضية التوحيد الفعلي في التشريعي والإداري والتنظيمي، وأيضا بالنسبة للتخطيط القريب المدى أفضل من التخطيط البعيد المدى في ظل الظروف الحالية لأنه يساعدنا في تحقيق إنجازات سريعة ومهمة، والمجتمع بحاجة لها. وهناك نقطة لم يتم التطرق لها وهي مؤشرات التنمية، ما هي المؤشرات التي نريد أن نحققها خلال ثلاث سنوات، اقتصاديا وعلى مختلف الجبهات؟ هذه بحاجة إلى التنبيه لها. الإطار العام للخطة تم التطرق له جزئيا، ولكنه بحاجة إلى تحليل أكثر في كافة القطاعات التربوية والإنتاجية والخدماتية. قضية دور الجامعات والمعاهد، نحن بحاجة إلى توجيه الجهود التربوية والتأهيلية في مراكز التأهيل المهني والجامعات إلى ما نحتاجه من الطاقة البشرية المؤهلة المدربة التي تساعدنا في التنمية الزراعية والاقتصادية عامة حتى والاجتماعية الخدماتية.

## حقيقة الوضع القائم

### عادل بريغيث

كل التقارير تفيد أنه من سنة 1988 وحتى عام 1994 ونحن في حالة تراجع اقتصادي اجتماعي. ما نقوم به هو محاولة وقف النزيف أو محاولة ترقيع وليست تنمية. نحن في فلسطين، يجب أن تكون كلمة البنى التحتية مختلفة عن البنى التحتية المعروفة عالميا حيث أننا منعنا لمدة 30 سنة من ممارسة أي نوع من التفكير أو التخطيط والبناء المؤسسي، ولا يوجد لدينا مؤسسات تنموية أو قانونية أو إدارية ولا غيرها، فأرجو أن يكون مصطلح البنى التحتية يشمل البناء المؤسسي والإداري والقانوني مستقبلا، وأعتقد أن دور الدولة بشكل عام أن توجه في هذا الاتجاه لكي نصل إلى مرحلة التخطيط التنموي مستقبلا.

في هذه المرحلة مضطرين إلى التعامل مع الأفراد أصحاب الموجودات في فلسطين لأنهم الأقدر على إدارة مشاريعهم في ظل الطرف السياسي الحالي. في مناطق ( ج ) على سبيل المثال يستطيع المزارع أن يزرع ما يشاء في أرضه. فلماذا لا نتجه إلى القطاع المستفيد رأسا دون أي معوقات في تفكيرنا وتخطيطنا للحفاظ على الحياة. هناك نقطة تتعلق بالزراعة في فلسطين كلها بما فيها الأغوار تشكل جرحا نازفا، وهنا أريد أن أبتعد عن الموضوع، اسرائيل تمنعنا من التفكير في حوض نهر الأردن بأي طريقة من الطرق، وحوض نهر الأردن ليس مهما اقتصاديا أو سياحيا فقط، ولكنه مهم بيئيا، وهناك تخريب بيئي لحوض نهر الأردن. فمنذ سنة 1967 إلى الآن حولت المياه الحلوة من نهر الأردن واصبحت المياه مالحة، والأثر البيئي أثر عالمي وليس أثر فلسطيني أردني أو شرق أوسطي أو لحوض واد الأردن فقط. يجب أن نؤكد إعلاميا على مستوى العالم على هذا الضرر الذي تقوم به اسرائيل بيئيا في الأغوار وخاصة في حوض نهر الأردن. نحن نعمل في قطاعية وفي مشاريع وهذا الطبيعي، والمطلوب هو محاولة التفاهم وربط هذه المشاريع مع بعضها بين الفعاليات المختلفة سواء داخل السلطة أو مع القطاعات المختلفة أو المنظمات غير الحكومية، وفي المرحلة الحالية لا يمكن إلا أن نعمل في ما يسمى بالمشاريع وليس بالخطط الشاملة، هناك قضية "المعلومات" نحن من أواسط السبعينات ونحن نحاول أن نحصل على معلومات جيدة، أما أن الأوان؟ دائرة الاحصاء المركزية تقوم بعمل احصاءات ولكن نحن نريد بنك معلومات حقيقي. على الدولة أن توفر بنك معلومات حقيقي عن كل المواضيع، حيث أن دائرة الاحصاء تعطينا الاحصاءات، ولكن من يحلل هذه الاحصاءات ويشخص الأمراض والحالات؟ ربما ليس دائرة الاحصاء وقد يكون قسم في دائرة الاحصاء.

## التخطيط القطاعي

داوود استانبولي

نحن غير قادرين على التخطيط، لكن "نحن مخطط لنا". أنا لا انتقد أحداً ومن يحاول أن يكون سعيداً بسياسة البنك الدولي، ويدعي بأنه يعمل معنا بطرق مختلفة عن التخريب الذي يقوم به في دول أخرى ليكن. ولكن واضح أن البنك الدولي يخطط لنا، لقد وضع لنا الهدف النهائي. لمن يدعي أنه ليس هناك تخطيط، أنا أقول إن أكبر دولة رأسمالية حالياً، وهي أمريكا تخطط، وأنا أعرف أنها خططت لسنة 2050 وهذا تم قبل عشر سنوات. وقد خططت لكل العالم، المشكلة لدينا تتبع من محورين هل نبدأ من التحرر الاقتصادي أم التحرر السياسي؟ هذه نقطة أساسية هل نسامح السياسيين في التخطيط الاقتصادي لأن الدور السياسي أهم، أم العملية عكسية؟ أنا مع ضرورة مؤسسة عملية التخطيط، على الأقل تخطيط ذاتي، وليس ما يخطط لنا، نرى أين نستطيع أن نعمل، وكيف نتجه، بغض النظر عما سيحصل لنا سياسياً. نحن سنسير في مخطط مرسوم لنا، أعتقد أنه مسموح لنا فيه أن نعمل، لذلك فمؤسسة عملية التخطيط أساسية. وزارة التخطيط، مع كل الجهود التي تقوم بها، لا يجوز أن تكون هي المخطط الأول والأوحد. وزارات التخطيط لها أهمية كبيرة على المستوى الحكومي، غالباً تكون عبارة عن المجمع الذي تتجمع فيه كل الخطط القطاعية التي من خلالها تقوم الوزارة برسم المؤشرات، وتقوم كل وزارة بإنشاء وحدة تخطيط تنسق عملها مع الوحدات الأخرى.

قضية أخرى هي ما يمكن أن نسميه الاقتصاد الاجتماعي (social economy) وهذا مفهوم لم اخترعه لكنه موجود سواء في الدول التي كانت اشتراكية وانتهت أو في الدول الرأسمالية، وهذا إذا كنا نريد أن نفكر في مجتمعنا وفي التنمية البشرية. التخطيط الاقتصادي للناس. يجب أن يتركز في هذا الاتجاه، الـ social economy وهو نوع من أنواع التنظيم الاقتصادي، يقع بين اقتصاديات السوق والاقتصاديات التي كانت سابقة ورحمها الله إلى حد ما، أنا مع التخطيط القطاعي في الوقت الحاضر وهو مهم سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد أولوياتها أو على المستوى الجغرافي، لأن بيئاتنا مختلفة وعدد السكان في كل بيئة وفي كل منطقة جغرافية مختلف عن الأخرى والمهارات الموجودة والموارد الموجودة مختلفة من منطقة لأخرى. فالتخطيط القطاعي سواء كان جغرافياً أو اقتصادياً قضية مهمة جداً، وتحديد الأولويات فيها مهم جداً أيضاً. مثلاً الأغوار، أنا أعتبرها منطقة جغرافية ومنطقة قطاعية ومسألة سياسية.

قضية أخيرة وهي قضية رأس المال، صحيح أننا من الناحية النقدية محكومون بالبنك المركزي وإسرائيل وأردنيا.. الخ. وصحيح أن البنوك الموجودة لدينا تحول مبالغ كبيرة من إدارتنا إلى الاستثمار في الخارج، وصحيح أنه لا تزال التشريعات والسياسات لدينا لا تستطيع أن تعطي المجال للبنوك التجارية لحرية الاستثمار، المشكلة لدينا إذا كانت الخطة قطاعية نجد أننا حتى مالياً لا نستطيع أن نخطط قطاعياً داخل رأس المال، بمعنى عندما تنتظر إلى المدخرين في القطاع الزراعي تجدهم أيضاً يدخرون في البنوك لكن للأسف الشديد البنوك لا ترجع لهم إداراتهم هذا في مشاريع استثمارية زراعية. وبالتالي فإن دورة رأس المال لا تدخل مرة أخرى لهذا القطاع. من الممكن أن نعمل نوعاً من أنواع الحملات التي تغير السياسات، والتي تخلق نوعاً من أنواع المؤسسات المالية القطاعية، وهكذا نستطيع أن نعمل عملية ادخار واستثمار في داخل القطاع نفسه، ونستطيع أن نستفيد منه، ويمكن أن نوفر نوعاً من أنواع الاستثمار الذاتي.

## مأسسة التخطيط

ساند جاسر

اتفق مع من عبروا عن واقعنا بأننا نعيش في واقع مشوه، أو على أقل تعديل واقع غير تقليدي: ازدواجية السلطة وغياب السيطرة على المصادر الطبيعية وعلى المعابر، هذا على النطاق السياسي. وعلى النطاق الحكومي حتى الآن لا توجد أجهزة مكتملة لا زلنا في مرحلة البناء، حتى داخل المؤسسات المبنية هناك مشاكل.

أنا اتفق بأن التخطيط ضرورة ملحة جدا، وليس فقط حتى نقول كيف سنبنى أنفسنا، وكيف سنواجه هذا الواقع الذي نعيشه. الآن إذا تركنا الواقع والمعوقات المطروحة، من هنا أنا أعتبر أن الجهد الذي قامت به الوزارة هو جهد مشكور، ولكن مطروح علينا منهجية غير تقليدية أو ليست نسخة عن المنهجيات المستخدمة في الدول الأخرى التي يختلف واقعها عن واقعنا، لا توجد لدينا سيطرة على المصادر، ولا توجد لدينا سيطرة على المعابر، فقط يوجد لدينا بشر، مساعدات مالية دولية وسنتعامل مع هذا الواقع الذي نعيشه، من هنا أرى أن المنهجية الملائمة لمثل هذا الواقع يجب أن تركز على عملية المشاركة والإشراف، على الطواقم الفنية. يجب أن تكون الأفكار وتحديد الاحتياجات نابعة من الوعاء الموجود لدينا، وهو الوعاء البشري، المؤسسات والهيئات المختلفة. أنا أعتقد أن مثل هذه المنهجية قادرة على أن تدلنا على الطريق الذي من الممكن من خلاله أن نواجه المعوقات الموجودة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن احتياجاتنا غير محدودة. علينا أن نحدد أولوياتنا، الإنسان الذي تمسه هذه الأولويات هو الأقدر على تحديدها، نحن لا نتحدث عن قطاعات أو تنمية جغرافية أو غيرها.

الحديث يطول كثيرا عن البنية التحتية 50% أو 25% وتذكر تماما موقف البنك الدولي الذي تقتصر ميزانيته للقطاع الزراعي على 6% باعتبار أنه قطاع تضليلي ومتخلف، واعتبر أن تنمية الصناعة والسياحة أهم، ولم يتم دعم الصناعة والسياحة ولا الزراعة. علينا أن نحدد الأولويات بإشراف الأشخاص المعنيين، وليس في المكاتب ولا النصوص. التنمية القطاعية والتنمية المنطقية هذه قضايا جربت وانتهت وفي وضع مثل وضعنا لا يمكن أن تتم ولا بأي حال. إن التخطيط يجب أن يرتبط بالرقابة والتقييم، والخطة التي توضع بدون تقييم من غير الممكن أن تصل إلى نتيجة. ونعود في عام 1997 لنرى المؤشرات الاقتصادية: التبعية؛ أكثر من 90% من تجارتنا الخارجية أصبحت مرتبطة بإسرائيل. دعونا نتواضع قليلا ونقول إننا نريد أن نعمل إعادة هيكلة بسيطة. أنا أطلب بأهداف أكثر واقعية مبنية على مقترحات محددة، أنا أريد إطارا يحدد السياسة المستقبلية، يحدد هويتنا إلى أين نريد أن نصل. المشكلة ليست ما بين القطاع الخاص والعام، المشكلة ما بين اقتصاد عام ومؤسسة تنفيذية لاحتكارات معينة. البنك الدولي قضية ليست بسيطة، القروض التي تأخذها السلطة من البنك الدولي سواء أكانت بعد عشرين أو ثلاثين عاما، تبقى قروضا وتشكل عبئا، لماذا التعقيم؟ لقد تم الإعلان فقط عن 100 مليون بالرغم من أن ما أخذته السلطة يزيد على ذلك بكثير. لقد تم أخذ أول دفعة 50 مليوناً، لمدة 40 سنة، وقد أخذت مبالغ أخرى لدفع رواتب الموظفين.. الخ. الميزة الوحيدة الإيجابية لدينا أننا بلد لا توجد عليه مديونية لماذا نلجأ إليها؟ فلنأخذ المبالغ المخصصة لنا وبعدها نستدين. مأسسة التخطيط سلاح ذو حدين أرجو التفكير بها جيدا.

جيد للإنسان ألا ينسى نفسه، وأن يفكر بالمبادئ والأسس التي يعمل عليها، ضروري أن تكون لدينا وقفة تقييمية لكل التخطيط، إلى أين نسير.

## موقف وزارة التخطيط والتعاون الدولي

### سميح العبد

إن مجموعة الأفكار المطروحة تمثل الخصوصية لوضعنا الفلسطيني. أستطيع القول إننا نعتبر أنفسنا مختلفين عن كل الناس حتى بتفكيرنا وتخطيطنا ومنظورنا ومفهومنا، والمعطيات الموجودة لدينا تختلف عن بقية العالم وهذا هو الوضع الطبيعي، وهذا أتى ببساطة من الآراء التي انتقلت بين الجميع، أن وزارة التخطيط ليست هي الجهة المخططة الوحيدة. هذا الطرح لم يكن موجودا أصلا، ونحن ضد المركزية ولكنها الجهة الأولى في هذا المجال، ولا يجوز أن تكون الوحيدة، لكنها أخذت هذا الدور نتيجة المبادرات وأنها ترغب في العمل ضمن الظروف التي تحدث عنها الجميع، وهذا لا ينقص من دور الوزارات الأخرى ففي كل وزارة توجد إدارة للتخطيط. فمثلا وزارة الاقتصاد هي المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي، في كل الوزارات والمؤسسات يجب أن توجد إدارات تعمل في التخطيط ولن نقبل أن نكون مركزيين في التخطيط إطلاقا، لأننا سنكون عاجزين عن وضع أي خطة وحدنا وبالتالي لماذا نقبل أن نبدأ بداية عاجزة؟

يتطلب التخطيط مزيجا من جهد الجميع حتى نستطيع أن نصل إلى تصور معين إلى أين نريد أن نصل؟ وهل نبدأ بتحرر سياسي أم تحرر اقتصادي؟ لا نستطيع الفصل، القضيتان مطلوبتان ومهمتان ويجب أن تسيرا جنبا إلى جنب ولا يمكن أن تكون إحداهما على حساب الأخرى، فهذا هو الوضع الذي نعيشه ولا توجد إمكانية أخرى. الحديث عن الأهداف سواء كانت متواضعة أو غير متواضعة وسواء كانت أكبر أو أصغر كلها اجتهادات يتم التفكير فيها وأين تنتهي أنا دائما اذكر العوامل المؤثرة على عملية التخطيط حتى التفكير في التخطيط وكما حجمها كبير، لا تحرر اقتصاديا لدينا ولا تحرر سياسيا لدينا ولا أموال كافية لدينا، ولا مصادرها نتحكم بها، والقطاع الخاص مرتبك جدا، وهناك نوع من الاستهزاء وليسموها ما يسمونها هي فعلا فيها ارتباط، ونعم نحن في نفس الوقت نمد أيدينا ونقول للناس تعالوا أعطونا، ماذا نستطيع أن نعمل؟

وهذا ما نريده، نريد شبكة مياه ونريد كهرباء وغيره والأولويات التي تحدث عنها الإخوان وقد تحدثت عنها سابقا، لا يوجد مدخل واضح لنقول هكذا تحدد الأولويات، عندما تذهب إلى إحدى القرى أو المؤسسات أو الوزارات والجامعات وتساءل ما هي الأولويات لديكم تجد أن كل شيء أولويات فالمدسة أولوية والصحة أولوية والتجارة أولوية والاستيراد أولوية عند البعض، والتصدير أولوية عند آخرين، والكهرباء والماء جميعها أولويات، فمثلا هل احضر لإحدى القرى كهرباء ولا يوجد فيها ماء ماذا يعني هذا؟ أو اشرب ماء واستخدم الحطب؟ هذا وضع غير طبيعي يستدعي أن يجلس الناس مع بعضهم ويفكرون بإيجابية وليس بالسلبيات باتجاه الآخرين، لأنه لا يوجد أحد يستطيع العمل وحده وحتى مجتمعين مع بعض أيضا ربما نستطيع أن نرتقي درجة سلم واحدة.

نحاول أن نكون متواضعين في طروحاتنا فالشعارات الرنانة لا تفيدنا، وهناك أفكار جديدة موجودة في الكتب، نحن على إطلاع على كل ما يصدر في العالم وليس عندنا فقط بالرغم من أنه لا يخرج من عندنا شيء ونحن نواكب كل ما يجري في العالم، لم نترك خطة لا في أوروبا ولا في مصر وحتى الأردن، ومن الضروري الاطلاع على تجارب الآخرين للاستفادة حتى لا نفع في الأخطاء التي وقع فيها الآخرون، لماذا نكرر أخطاء الآخرين؟ ضمن الأهداف التي وضعناها كوزارة تخطيط وهي موجودة ضمن الإطار العام الذي قدم هناك مكتوبا أن أهم الأهداف التي سعت وزارة التخطيط إلى تحقيقها خلال السنوات الثلاث الماضية من إنشاء الخطة الوطنية كان الوصول إلى تحقيق مأسسة متكاملة للتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني.

كان هذا هدفا محضا ويمكن أن يكون مطاطا قليلا ولكنه لم يغيب عن الذهن والمقصود عندما قلت الاطلاع طبعا المعرفة. نحن يلزمنا أن نعرف ماذا عمل الآخرون. نظرنا في زيمبابوي وجنوب إفريقيا عندما تحررت ولكن ظرفها اختلف. السلطة هناك انتقلت من البيض إلى السود لكن كان هناك نظام فكيف كانت التجربة التي انتهجوها؟ زيمبابوي عندما تحررت ما هي الخطوات التي انتهجتها وكذلك الدول الأخرى، وهذا لا يعيب إطلاقا وفي نفس الوقت لدينا الإمكانيات المعروفة التي يعرفها الجميع، وفي النهاية ما أريد الوصول إليه أن العملية ليس لها وقت محدد لكن بتكاتف جميع الحريصين من منظمات غير حكومية ومؤسسات وجامعات ومعاهد وفلاحين وعمال تصبح الأمور واضحة وأنا سعيد جدا بعقد ندوة من هذا النوع، ومن الضروري تكرارها حتى يصبح هذا اللقاء مستمرا وتصبح هناك بلورة أكثر لوضع الخطوات في طريق متقدم. ولا يكفي القول إن هذه احتياجاتنا أو إننا نريد كذا، هناك ضرورة لوضع آلية من أجل الوصول لإطار آخر ممكن لأن افتراضاتنا وسيناريوهاتنا ستكون متغيرة غدا عن اليوم.

## مأهية المأسسة والاستفادة من تجربة الآخرين

محمد نصر

أعتقد أنه لم تكن بيننا اختلافات كثيرة وكان هناك اتفاق حتى على الأشياء المختلف عليها، وكان هناك اتفاق على الحاجة للتخطيط وهذا ما قيل إنه في أمريكا وفرنسا واليابان يوجد تخطيط، لكن القضية التي كانت مثار اختلاف هي ما نوع التخطيط الذي يجب أن يكون؟ شاملا أو إقليميا، تخطيطا بالفعل أم تخطيط ردة الفعل، وهذا مصطلح جميل جدا، هل نبدأ بالتخطيط الآن أم بعد ذلك؟ الاختلافات هي حول نوعية التخطيط والآلية التي يتم بها. نحتاج إلى مأسسة، أسلوب وآلية معينة نتفق من خلالها على أشياء كثيرة. المأسسة يجب أن تدخل لكل المؤسسات. ليس اختيار نوع التخطيط فقط بل اختيار نوع النظام واختيار الطريقة واختيار الأهداف والأولويات. عندما أتحدث عن مأسسة أقصد فيها الإطار العام لاتخاذ القرارات بما في ذلك التقاليد والقوانين والتشريعات وأساليب العمل المتفقين عليها. يجب أن تعطى الأولوية للمأسسة لأنه من خلالها يمكن أن نبنى نظاما وتخطيطا والأشياء الأخرى.

هناك نقطة أثارها د. سميح وهي التجربة التي مر بها، نحن متفقون أنه لا يوجد نموذج واحد للتخطيط ولا نريد أن نقل من التجربة التي مر بها ما نقوله إننا نريد أن نستفيد مما عمله الآخرون، وإذا كان التخطيط قسئل في مكان آخر فليس من الضروري أن نجره هناك نظريه ورأي بأن نبدأ في أخذ قطاع ريادي وهو الذي يبدأ في إنشاء الاقتصاد، هذا الكلام سنكتشف فيما بعد أنه توجد فيه صعوبات كبيرة جدا، ولا يمكن تحقيقه.

أوروبا بعد الحرب كانت تجربتهم تختلف بنسبة مائة في المائة كانت مؤسساتهم جميعها موجودة لقد اهتزت المبادئ لكن النظام بقي موجودا، جنوب شرق آسيا الظروف السياسية والاقتصادية التي خرجوا بها في ذلك الوقت كانت معبأة، ومؤسسات التمويل في أوروبا كانت تنتظر من يأتي ليستدين منها، وقد استفادت دول جنوب شرق آسيا من ذلك، وكان هناك دعم من الدول الرأسمالية. ما أطلبه هو دراسة متعمقة لتجارب التخطيط في دول أخرى، يجب أن نستفيد منها وليس تقليدها. التعليق الأخير إذا كنا نحن بحاجة إلى تخطيط وحتى لو اتفقنا على شكل التخطيط السؤال الذي أثير أكثر من مرة هل نستطيع أن نخطط؟ والشئ المتفقون أيضا حوله أننا لا نستطيع بكلمة كلاسيكية أن نخطط الآن ونعمل خطة جاهزة بالمفاهيم المحددة للأسباب التي ذكرتها لأن هناك متطلبات معينة لا نملكها. لا توجد لدينا بيانات، لا توجد لدينا كوادر ومؤسسات، هذا السؤال يزيد المشكلة ولا يجعلنا قادرين على معالجتها. لدينا خطورة كبيرة جدا بعضها سياسي وبعضها مؤسسي، صحيح أننا بحاجة إلى الخطة أو الإطار الذي عملناه للحصول على دعم وهذا ليس عيبا، ولكن المطلوب منا أن نحاول أن نطور هذا وإذا عرفنا ما هي العقبات والمتطلبات نحاول أن نرى كيف وفي ظل الظروف التي نحن بها. وأظن أن أحد الأخوة أثار نقطة أننا ليست لدينا مياه ماذا نعمل؟ هل يعني هذا أن لا نضع خططا؟ نحن لسنا مضطرين أن نضع نماذج حتى نخرج في النهاية ونقول إن القطاع الصناعي أصبح 15% . أنا لا أحاول أن أقول إننا نريدها بدقة الأرقام، ما يهمنا أن تكون لدينا محاولة للوصول لأهداف يوجد عليها إجماع من خلال مؤسساتنا. دعنا نبرز هذه الأولويات، أنا أفهم أن يأتي من يقول أريد الاهتمام بالزراعة، وأن يأتي من يقول أريد الاهتمام بالأغوار أو القدس نحن نريد آلية معينة تبرز الأولويات. الأهداف الوطنية لا تحدد من أشخاص، هناك بعض الدول عملت عن طريق القاعدة، هناك أساليب كثيرة جدا، يوجد باختصار مؤسسة من خلالها يتم تحديد الأهداف ويمكن أن تكون هذه نقطة التلاقي من خلال المؤسسات.

## الحاجة للتخطيط داخل المؤسسات

هشام عورتاني

كيف نجد في المستقبل طريقة مؤسساتية لاشراك الناس في اتخاذ القرارات المختلفة؟ حتى الآن هذه الآلية غير موجودة، وهذا الواقع يقودنا إلى النقطة الثانية المهمة، لا أحد يشك ولا حتى أنا بأهمية التخطيط، بمعنى أو بآخر. ربما نختلف في المعنى ولكن أنا أشك فعلا بقدرة مؤسسات السلطة حاليا على القيام بعملية التخطيط، ليس لأنه لا يوجد فيها خبراء ولكن لأنه لا يوجد بها تنظيم قادر على التخطيط. هناك أشخاص ممتازون وأكفاء جدا وهم موجودون في كل الوزارات ولكن حاليا نحن لم نصل في أجهزة السلطة إلى مرحلة يمكن فيها فعلا أن نجهز خطة جيدة. الأولوية القصوى حاليا هي التخطيط لمؤسسات السلطة، وليس أن تخطط السلطة للدولة وللإقتصاد الفلسطيني، هذه أولوية كبيرة، وهناك مشكلة كبيرة جدا. مثلا وزارة التخطيط يجب أن تخطط لنفسها، وهي أولى من يحتاج إلى التخطيط، لأنه لا توجد وزارة واحدة للتخطيط هناك وزارتان وربما ثلاث فأنا اعتبر أنه ليس بالإمكان المساهمة بالتخطيط لفلسطين ونحن مختلفون بين بعض. يمكن أن يقال هذا الكلام عن وزارة الزراعة أو المالية أو كل الوزارات والمؤسسات. ونحن لا نتحدث بمرارة بمعنى أننا يمكن أن نستسلم، ولكن كي نعرف أن نتواضع عندما نقول إننا نخطط للبلد. هناك نقطة أثرت تتعلق بموضوع القروض وهذا موضوع خطير جدا، وأنا أخشى أننا نهني أنفسنا. أننا لسنا مديونين مثل الأردن ومصر وغيرها ولكن يبدو أننا وضعنا أرجلنا على أول الطريق. فعلا موضوع الاقتراض يجب أن يثير انتباه الفلسطينيين وأنه ليس قضية بسيطة، وليس أسهل من أن نغمض عينا ونفتح الأخرى حتى نجد أنفسنا قد تزلقلنا، وجميعنا يعرف الثمن الباهظ الذي دفعته مصر وسوريا والأردن، وأقصد الثمن السياسي مقابل التحرر من المديونية.

النقطة الأخيرة هي هل الوضع السياسي الفلسطيني يسير بالاتجاه الصحيح أم لا؟ هذا موضوع شخصي، وكل منا له وجهة نظره الخاصة، واعتقد أن الجميع يعرف أن وضعنا السياسي لا نحسد عليه، أنا اعتقد أنه لا توجد أسباب للتفاؤل. أما التساؤل حول ما إذا كنا نؤيد العملية السلمية؟ فنحن بالتأكيد نؤيدها. هل نحن نريد أن نعيد التاريخ مرة أخرى ونظل نقول لا ولا؟ أنا أؤيدها لمعرفة في الواقع، فنحن في واقع لا نحسد عليه.

## تنمية قدرات الناس والمؤسسات

نادر عزت سعيد

من الواضح أن هناك اهتماما كافيا في الموضوع وهذا يؤكد أن هذا البرنامج يجب ان يسير باتجاهين، نأمل أن يكونا صحيحين. الاتجاه الأول يتعلق بمأسسة مؤسسات السلطة وتنظيم العلاقة داخلها وتنمية القدرات البشرية والترابط بينها وبين الناس. هذا هو محور تقرير التنمية البشرية القادم لفلسطين وهو تنمية قدرات الناس والمؤسسات وبالتحديد وبالتركيز على مؤسسات السلطة، وهذا يعني أنه يوجد اعتراف من اللجان الاستشارية التي تعمل معنا واللجان الوزارية أن هناك مشكلة حقيقية في هذا الاتجاه، فالجميع تحدث عن المأسسة والمقصود مأسسة المجتمع وليس مأسسة مؤسسات السلطة الوطنية فقط. والخطورة في مأسسة مؤسسات السلطة بمعزل عن المؤسسات الأخرى أن هناك نزعة للتحكم، ومجتمعنا متعود على العمل من الجذور لوقف التدهور التنموي الذي كان موجودا. وان تغييب الجماهير والناس والبشر عن العملية التنموية مصاد لأي تخطيط تنموي. وهذا التخطيط الموجود في الفترة الأخيرة غائب داخل ذاته ويخدم نفسه. والاتجاه الثاني هو أن سلسلة الورشات التي آمل أن تشاركوا فيها سنكمل الصورة باتجاه مسألة تدعيم الأسس التي على أساسها لا بد أن يقوم أي تخطيط تنموي في المستقبل. فمسألة التخطيط مسألة عملية تطبيقية وليست مكانا للمزايدة.

ملحق (1) خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000)  
جدول مختصر لتمويل القطاعات (دولار امريكي - بالالاف)

النسبة من إجمالي الخطة	اجمالي القطاع	2000	1999	1998	القطاع
48.17%	1,689,535	522,382	548,965	618,188	البنية التحتية وادارة المصادر الطبيعية
11.81%	414,135	124,879	105,371	183,884	المواصلات
0.90%	31,683	13,068	10,994	7,621	البيئة
23.69%	831,019	288,191	278,927	263,901	المياه والمياه العادمة
0.78%	27,477	14,085	6,900	6,492	الاتصالات ونظم المعلومات
7.40%	259,521	55,859	97,773	105,889	الطاقة
1.29%	45,400	19,000	17,000	9,400	النفائيات الصلبة
2.29%	80,300	7,300	32,000	41,000	مشروعات بنية تحتية عامة
8.96%	314,321	132,817	99,999	81,505	بناء قدرات المؤسسات
0.35%	12,228	3,000	3,000	6,228	تطوير الديمقراطية
0.44%	15,601	3,791	5,718	6,092	تطوير الاطر القانونية والقضائية
6.57%	230,392	98,826	74,581	56,985	تطوير المؤسسات
1.60%	56,100	27,2	16,700	12,200	الامن العام
24.41%	856,076	289,553	272,477	294,046	التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية
10.90%	382,406	135,271	124,134	123,001	التعليم
4.39%	153,883	43,427	35,074	75,382	الصحة
7.17%	251,460	100,000	88,980	62,480	الاسكان
0.46%	16,308	1,386	3,003	11,920	المساعدات الانسانية
0.58%	20,354	0	10,177	10,177	المحررون والعائدون
0.23%	7,921	2,861	2,350	2,710	المرأة
0.68%	23,744	6,608	8,760	8,376	حقوق الانسان والمجتمع المدني
17.23%	604,189	173,864	228,738	201,588	القطاعات الانتاجية
3.40%	119,280	40,017	42,772	36,491	الزراعة
3.68%	129,158	52,548	40,350	36,260	التطوير الصناعي
7.44%	260,965	46,133	115,106	99,726	السياحة والموارد الثقافية
2.70%	94,785	35,165	30,510	29,110	دعم القطاع الخاص
1.23%	43,221	9,681	16,175	17,365	المنظمات الغير حكومية
100.00%	3,507,342	1,128,296	1,166,353	1,212,692	المجموع الاجمالي
قل المخصصات على الاطلاق تلك الموجهة لبند "المرأة" ويليهما في ذلك : تطوير الديمقراطية، تطوير الاطر القانونية والقضائية، المساعدات* الانسانية،					
المخزون، العائدون، حقوق الانسان، والمجتمع المدني، الاتصالات ونظم المعلومات والبيئة					

ملحق (2)  
قائمة المشاركين

الاسم	جهة العمل
عادل برنغيث	الإغاثة الزراعية
د. اسكندر النجار	جامعة القدس
داوود استانبولي	الاتحاد التعاوني الزراعي
جعفر صدقة	جريدة الايام
ميرارزق	وزارة العمل
عامر نور	وزارة التجارة والاقتصاد
نادر سعيد	برنامج دراسات التنمية
هشام عورتاني	مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
محمد نصر	جامعة بيرزيت
محمد غضية	وزارة التخطيط
سميح العبد	وزارة التخطيط
وليد سالم	بانوراما
أحمد مجدلاني	وزارة العمل
هند سليمان	جامعة بيت لحم
ناثل موسى	
اسحق القطب	LRDP
هديل القزاز	برنامج دراسات التنمية
سائد جاسر	الإغاثة الزراعية
مهي أبو عيسى	وزارة التجارة و الاقتصاد
بسام عويضة	جريدة القدس
ايمن عبد المجيد	وزارة التخطيط